# الحرمان من الخدمات العامة في العراق وآثاره على الاقتصاد المحلي بالتركيز على نينوى

**الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان***

قسم الدراسات الاقتصادية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

**تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/٥/٢٠ تاريخ قبول النشر ٢٠١٢/١٠/٨**

## مستخلص البحث

**يعاني اقتصاد العراق منذ عقد من السنوات ترديا كبيرا في أداء قطاع الخدمات العامة وأن مؤشرات الحرمان مع نمو السكان لا تنبئ بتحسن رغم الجهود والمحاولات المبذولة. تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة الحرمان من الخدمات العامة في محافظات العراق وتركز على محافظة نينوى في دراسة الحالة وتقدير آثار مكونات الحرمان في الاقتصاد المحلي والمستوى المعيشي للسكان. وقد وجدت آثارا سلبية كبيرة لذلك على الأداء الاقتصادي الكلي وتقترح النهوض بأداء قطاع الخدمات العامة وتغطية احتياجات السكان شرطا للشروع الناجح بالتنمية الاقتصادية.**

## مقدمة

يطرح واقع الخدمات العامة في العراق الأهمية الملحة لهذا القطاع بصورة استثنائية مع الأحوال المعيشية والاقتصادية لشرائح المجتمع بعامة ولفئاته المنتجة بخاصة في ضوء الحاجة الملحة لإعادة التنمية بعد عقود من التدهور والتراجع. هذه ليست الحالة خاصة بالعراق حسب ولا حديثة عهد على المجتمعات النامية إلا أنهابخصوصية شديدة فيه، كون التنمية الإقتصادية المنتظرة فيه ذات توجه نحو تنمية محلية لامركزية بجانب تنمية

---

* هذا البحث في الأصل جزء من بحث أوسع حول أسس التنمية الإقتصادية للعراق في كلية الدراسات الإفريقية والشرقية SOAS بجامعة لندن UL.

مجتمعية عامة [Haigh 2008, Loester2003]. ومن مؤشراتها يمكن الحكم على السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة، فتكون جودة الخدمات العامة في صدارة المؤشرات للحكم على جودة الحكم[World Bank 2003] وكذلك الحكم على مدى تحقيق الحكومة لبرامجها الاقتصادية وغير الاقتصادية [Wilson 2002]. وفي معظم البلدان النامية يجري التعريف بكفاءة الإدارة الاقتصادية للحكومات المحلية من خلال مؤشرات الخدمات الأساسية العامة مثل مياه الشرب والصرف الصحي [Mulas 2009] والكهرباء وتأمين الحاجات الأساسية للأسر وتنمية حاجات المجتمع وتحسين بيئته.

تهدف الدراسة ألى تحليل طبيعة الحرمان من الخدمات العامة في محافظات العراق وتقدير آثار مكوناته في الاقتصاد المحلي متخذة من واقع محافظة نينوى أنموذجا للبحث والتحليل. ولهذا الواقع علاقة متوقعة مع الأداء الاقتصادي المحلي، وتفترض الدراسة "أن محافظات العراق دون استثناء تعاني ترديا كبيرا في قطاع الخدمات العامة أثر سلبا في كل من الأداء الإقتصادي والمستوى المعيشي للسكان"، رغم كل محاولات النهوض فيهما. ولكون مؤشرات كلا الجانبين لم تتحسن منذ عقد من الزمان،فالدراسة تطرح تبني الإصلاح الإداري لهذا القطاع شرطا أساسيا لإعادة تأهيله قبل أو مع إعادة تأهيل الهيكل الإنتاجي للاقتصاد.

**البيانات:** إن دليل التنمية البشرية العالمي وكذلك دليل التنمية الإنسانية العربية لم يتضمنا تطابقا ملائما في تغطية حالات الحرمان التي سادت في العراق منذ مطلع الألفية الجديدة، لأن الدليل مصمم لأغراض المقارنات الدولية بالدرجة الأولى. كما أن التقارير الدولية والاستطلاعات المحلية متباينة البيئات الاقتصادية والمعيشية وبياناتها غير ملائمة للتحليل. لذا وقع

الإختيار على دليل اكثر تفصيلاً وملائمة للخصائص المحلية لقياس الفقر البشري في العراق، في ظل غياب البيانات التفصيلية عن موازنات الأسرة والدخل والإنفاق في العراق واعتماد نسبة كبيرة من سكان العراق على الدعم للمواد الغذائية الأساسية وكذا اسعار المحروقات. والسوق المحلية بما فيها سوق العمل يشوبها عدم الانتظام والتأثر بالأوضاع الأمنية. ولذلك أُعتمدت معلومات دليل الحرمان ومستوى المعيشة في التحليل من أجل السياسات الاقتصادية.

والبيانات المستقاة لأغراض الدراسة هي من تقرير نتائج الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر لعام ٢٠٠٤ [وزارة التخطيط والتعاون الانمائي٢٠٠٦] ورغم أنها تعود لمدة سابقة، إلا أن شمولها للعمل الميداني يستوفي متطلبات البحث في طبيعة أوضاع الفقر في محافظات العراق، وأن الأوضاع لم تتغير جوهريا في العراق منذ ذلك الوقت ولحد الآن. فتم اعتماد ما تضمنه التقرير من بيانات ومؤشرات احصائية تفصيلية لعينات نسبية غير موزونة لمحافظات العراق شمل قياس مستويات المعيشة والتركيز على الحرمان وخصائصه وتوزعه الجغرافي. فالحرمان أقرب مقياس للفقر والعوز الذي هو الفقر الإنساني، ويشمل فقر الدخل والجوانب الاجتماعية والقدرات، لأن الفقر ظاهرة متعددة الابعاد لا تقتصر على فقر الدخل. وفيه تم بناء دليل سمي "دليل أحوال المعيشة".

ضم الدليل ستة مجالات رئيسة، هي: التعليم، والصحة، والبنى التحتية (للخدمات العامة الأساسية)، والسكن، ومحيط المسكن (والبيئة العامة)، ووضع الأسرة الاقتصادي، مع الإطار المؤسسي والاقتصادي العام في العراق. وقد اعتمد التصنيف الثلاثي الآتي لمستويات المعيشة: متدن (حرمان عال)، وفيه قيمة دليل مستوى المعيشة بين (الصفر وأقل من ١)، ومتوسط (حرمان متوسط)، وفيه قيمة دليل مستوى المعيشة بين (١ وأقل من

١,٢٥)، ومستوى معيشة عال (حرمان منخفض)، وفيه قيمة دليل مستوى المعيشة بين (١,٢٥ و٢).

تتناول المباحث القادمة تحليل: علاقة الخدمات العامة بالتنمية الاقتصادية، والتوزع الجغرافي للحرمان من الخدمات العامة في نينوى، وحالة الخدمات البيئية والحرمان البيئي والحرمان المعيشي والاقتصادي للعراق، والتحليل العاملي للحرمان المعيشي والاقتصادي، والتقدير القياسي لخارطة الحرمان ومستويات المعيشة بين المحافظات، وآثار الحرمان على الإقتصاد الكلي.

**المؤشرات العامة:** تلاحظ الدراسة أن نسبة الأسر التي تعيش في حرمان، بحسب دليل أحوال المعيشة تبلغ ٣١% ومن الأفراد ٣٤% وهم ينتمون إلى فئة مستوى معيشة متدن (منخفض جداً ومنخفض). منهم ٥% من الأسر و٦% من الأفراد يعيشون في فقر مدقع (مستوى منخفض جداً). وتشير نسب الحرمان بوضوح إلى أن المحافظات في جنوب العراق هي الاكثر حرماناً.

كانت محافظة أربيل ذات أدنى نسبة حرمان، تلتها محافظة بغداد، ثم محافظتي كركوك والانبار. (محافظة كركوك الاولى بوضع الأسرة الاقتصادي بينما الأنبار الأولى بالسكن). ثم محافظة البصرة بالمرتبة الخامسة وصلاح الدين السادسة ودهوك السابعة ونينوى الثامنة والسليمانية التاسعة. والمحافظات الأكثر حرمانا هي المثنى وقبلها بابل فالقادسية وذي قار وديالى وكربلاء وواسط والنجف وميسان على الترتيب.

تعكس نسب الحرمان الترتيب في عينات متساوية الحجم (١١٠٠) أسرة من كل محافظة (باستثناء بغداد ٣٣٠٠ أسرة) ولا يعكس هذا الترتيب حجم الحرمان المطلق لكل محافظة بسبب تفاوت عدد السكان من محافظة لأخرى. وهذه الحقيقة التي ينبغي التنبه إليها في أولويات السياسات الاقتصادية المعالجة، وحجم الموارد التي يجب تخصيصها لتحسين مستوى

المعيشة فيها.ففي بغداد يوجد أكبر عدد من الأسر المحرومة طبقا للدليل العام لمستوى المعيشة لأن فيها ربع إجمالي سكان العراق تقريبا، تنتظم محافظة بابل بعدها في العدد الإجمالي للمحرومين، تليها نينوى ثم ذي قار وديالى والبصرة والسليمانية على الترتيب. ويزيد عدد المحرومين في كل من هذه المحافظات عن نصف مليون فرد.

وتنخفض النسبة المئوية للسكان للمحرومين في المحافظات عن النسب المئوية لسكان محافظات بغداد والبصرة ونينوى والسليمانية وصلاح الدين والأنبار وأربيل وكركوك ودهوك فيها، لأن نسب الحرمان فيها أقل من معدله للعراق عموما. والعكس بالعكس في بقية المحافظات. ترسم بيانات الدليل ما يتحقق من إشباع للحاجات من الخدمات العامة ومن امكانيات الدخل للحصول على تلك الخدمات العامة والخاصة. فتعد الأسرة محرومة من الحاجة للخدمات إذا تعذر الحصول عليها وإن كان دخلها يؤهلها لذلك، وهذا يعني عدم إيصال الإدارة الحكومية المعنية لخدماتها لكل أفراد المجتمع بنسبة المحرومين من تلك الخدمة.

ولذلك جاءت فرضية الدراسة مركزة على الإصلاح الإداري لقطاعات الخدمات الحكومية العامة ومعها الخدمات البيئية، وهي من مسؤوليات الخدمات البلدية والوحدات الأخرى ذات الصلة بالمجالات الحرجة بالنسبة لباقي قطاعات الإقتصاد في المدى المنظور. وباقي مؤشرات الحرمان من البنى التحتية والخدماتية العامة في التعليم والصحة والسكن تحتل أولوية كذلك لكن ليس قبل الخدمات العامة والبيئية. ولذلك سيرد شئ من التحليل عن الأخيرة بصورة مكملة ولكنها تحتاج إلى دراسة مستقلة مكملة في هذا الاتجاه في التنمية المحلية على المدى الأبعد.

**١. الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية**

كانت التغطية الكمية لخدمات المياه الصالحة للشرب بحالة جيدة جدا لعقود لغاية ١٩٩١، حيث تصل المياه النقية بانتظام إلى 95% من سكان المناطق الحضرية وإلى 75% من سكان المناطق الريفية في العراق. ويشمل نظام الصرف الصحي 75% من المناطق الحضرية، وهذه النسبة موزعة بواقع ١ إلى ٢ بين ما هو متصل بشبكة صرف ومعالجة مركزية وما هو متصل بشبكة صرف محلي أو بمكامن حوضيةsafe tanks موقعية لدورات المياه ومعها شبكات سطحية لتصريف مياه الأمطار إلى نهر دجلة. ويسود النظام في 40% من الأرياف، ولكن تصريف مياه الأمطار ذو طبيعة تجميع طبيعي أو صناعي في برك ومنخفضات أرضية ثم مجاري. انخفضت إمدادات مياه الشرب –مع تراجع خدمات البنى التحتية عام ٢٠٠٠ إلى 92% في الحضر و46% في الريف ثم تراجعت مستوياتها أكثر عام ٢٠٠٩ الى اقل من 80% و39% فيهما على الترتيب.وباتت نسبة السكان المستفيدين من مصادر مياه آمنة عند 79.0% على المستوى الوطني، ودونه 83.7%. ونسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الآمنة 83.9% و92.4% للمستويين على الترتيب. ولكن الترابطات بين أنماط الخدمات العامة للدولة متباينة بين الجيدة والضعيفة، وعموما متوسطة أو ضعيفة باستثناء حالة واحدة، وهي قوية وطبيعية (82.7%) للخدمات السكنية مع دليل المستوى المعاشي (الجدول–١).

**الجدول–١ :معاملات الارتباطات الجزئية المقدرة بين انماط الخدمات العامة والتعليمية والصحية والبيئة والسكن في العراق عام ٢٠٠٤**

| Variables | Ed | He | PS | Ho | En | ES |
|---|---|---|---|---|---|---|
| He | 0.525 | | | | | |
| 0.025 | | | | | | |
| PS | 0.407 | -0.146 | | | | |
| 0.094 | 0.564 | | | | | |
| Ho | 0.610 | 0.368 | 0.571 | | | |
| 0.007 | 0.133 | 0.013 | | | | |
| En | 0.402 | 0.181 | 0.670 | 0.618 | | |
| 0.099 | 0.473 | 0.002 | 0.006 | | | |
| ES | 0.477 | 0.384 | 0.337 | 0.511 | 0.333 | |
| 0.045 | 0.115 | 0.172 | 0.030 | 0.177 | | |
| LLI | 0.759 | 0.477 | 0.698 | 0.827 | 0.816 | 0.668 |
| 0.000 | 0.046 | 0.001 | 0.000 | 0.000 | 0.002 | |

**المصدر: تقديرات الدراسة ببرنامج** Minitab for Windows 13.2 **من بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، ج٣، جداول عديدة.** Cell Contents: Pearson correlation, P-Value

والخدمات العامة ذات ترابط هو الأكثر قوة بين قطاعات الاقتصاد المحلي وارتباطاتها بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضرورية لتحريك واستثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية من القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية. ومعاملات الارتباطات الجزئية بين أنواع الخدمات العامة في الجدول السابق، هي ارتباطات متوسطة وموجبة للخدمات العامة PS مع الوضع الاقتصادي ES للأسر عند 0.337 ومع القطاع السكني Ho (الإجتماعي) 0.571 والقطاع البيئي En بنسبة 0.670، وكذلك دليل المستوى المعاشي lll. والأخير مبني من المؤشرات الفرعية التفصيلية للأنماط الخمسة المقاسة، هي: الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والبيئية والخدمات العامة. تعكس هذه الارتباطات التأثيرات المتبادلة بين كل مجالين

وقد مثلت الخدمات البيئية بمؤشراتها من طرق ومكاره بيئية ومواقع غير مرغوبة ونظافة وتنظيم.. ارتباط بالخدمات العامة بأعلى ارتباط بين مجالات الخدمات الحكومية r=67% ومن ثم يتبع ذلك ارتباط الخدمات العامة بالخدمات السكنية الخاصة بالمعيشة 57%.

وارتباط السكن بالتعليم،متوسط 61% والخدمات العامة بالتعليم أقل، 52.5% والبيئة بالتعليم ضعيفة 40.2%. كما يلاحظ ضعف كبير في ترابط أوضاع الخدمات الصحية بالسكن وبالبيئة 36.8% و 18.1%، والأغرب هي العلاقة السالبة بين السكن والخدمات العامة 14.6%-، فتحاول الأسر الاستعاضة عن الخدمات العامة بمحاولة تكييف السكن. هذه العلاقات تفرز ترابطا ضعيفا بين أنماط الخدمات الصحية والسكن والبيئة، وتدل على أن كلا منها تصل إلى المواطن بلا تفاعل متبادل، وهي حالة متوقعة وواقعية في ظروف الحياة في العراق.وغياب التخطيط الوطني الشامل وتواضع الدور الحكومي العام في تجانس الصحة المجتمعية بين الريف والحضر من جانب وضمن كل منهما من جانب آخر. وفي حالات التدهور الإقتصادي يفترض زيادة فاعلية دور الحكومة وتدخلها بصورة أو أخرى لضبط الإقتصاد [Friedrichand Nam2009, 495-523]. وهنا، دلالة واضحة، من بين أموركثيرة على غياب الفاعلية الحكومية العامة في التطوير والتنمية الاقتصادية للمجتمع.

تتفرد هذه المؤشرات بارتفاع نسب الأسر المحرومة من الخدمات العامة دون العتبة مقارنة مع المجالات الخدماتية الحكومية الأخرى جميعا بزهاء 58% القريب من نسبة الأسر المحرومة حسب دليل وضع الأسرة الاقتصادي 55% التي هي أعلى من نسب الأسر في دليل المستوى المعاشي إجمالا.

إن أكثر من نصف السكان في محافظة نينوى وتحديدا 54.7% محرومين من الخدمات العامة في مجال توفير الماء الصالح للشرب وتوافر

مصادره الرئيسة ونوعيته. زد على ذلك الحرمان من خدمات الطاقة الكهربائية في توافرها واستقرارها وكذلك الصرف الصحي وإزالة النفايات. يقدر عدد المحرومين في نينوى في ضوء هذه النسب زهاء 1.385 مليون فرد يمثلون 8.5 بالمائة من إجمالي المحرومين في العراق. هذه الكتلة هي ما يفترض بسياسات الحكومة واهتماماتها أن تعنى بها إذ تحتل نينوى الترتيب 16 من بين 18 محافظة (وأنها بذلك من أكثر ثلاث محافظات) بحصتها من مجموع أعداد المحرومين في العراق، وبترتيب 5 بين المحافظات بحسب نسبة أعدادهم إلى سكان المحافظة (الجدول-٢).

**الجدول-٢: حصة نينوى وبغداد وأكثر وأقل محافظة حرمانا من اجمالي المحرومين في العراق من الخدمات العامة ٢٠٠٤**

| الحرمان من الخدمات العامة | العراق | نينوى | بغداد | المحافظةالأكثرحرمانا البصرة %من سكان المحافظة | المحافظةالاقل حرمانا %من سكان المحافظة دهوك |
|---|---|---|---|---|---|
| عددالافرادالمحرومين(الف) | 16293 | 1385 | 3160 | 1681 | 118 |
| حصةالمحافظة من اجمالي المحرومين في العراق % | 100.0 | 8.5 | 19.4 | 10.3 | 0.7 |
| نسبة الافراد المحرومين ضمن المحافظة % | 60.1 | 54.7 | 48.2 | 93.5 | 25 |
| ترتيب المحافظة بحصتهامن اجمالي الافراد المحرومين (١١الاقل حرمانا) | - | 16 | 18 | 17 | 1 |
| ترتيب المحافظة بحسب نسبة الافراد المحرومين ضمن المحافظة ( ١١الاقل حرمانا) | - | 7 | 5 | 18 | 1 |
| نسب حرمان الاسر منالخدمات /حضر | 49.1 | 31.1 | 45.4 | 92.6 | 2.7 |
| نسب حرمان الاسر منالخدمات/ريف | 89.3 | 90.6 | 67.2 | 95.7 | 65.8 |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، ج٣، جداول عديدة.**

يتوزع أفراد هذه الكتلة في المراكز الحضرية بنسبة النصف تقريبا 49.1% ونسبة مرتفعة جدا 90.6% في المناطق الريفية والقرى والبادية. وقد توسع الاستقرار الريفي في العراق بعيدا عن بادية الحضر وجنوب سنجار في تلول الباج. ومع افتراض أن عدد البدو يمثل نصف عدد سكان الأرياف فإن النصف الآخر 45% من سكان الريف يفترض وصول أنابيب مياه الشرب وأعمدة الإنارة الكهربائية إليه وإلى قراه، وهم يمثلون مرة ونصف بقدر عدد الأفراد المحرومين في المدن والمراكز الحضرية. هذا القطاع بحاجة إلى سياسة إقليمية تركز على عامل التوطن في القرى والإستقرار لإعتبارين أساسيين: الأول تخفيض نسب الحرمان في نوعية الحياة القائمة على العدالة في الخدمات العامة والثاني تنمية التوطن الزراعي قرب الأراضي الزراعية وتحقيق أعلى معدلات التشغيل في الزراعة، القطاع الذي يمتص أعلى معدلات البطالة الدائمية والمؤقتة.

**الجدول-٣: نسب الحرمان لمؤشرات دليل الخدمات العامة في نينوى وبغداد (أقل وأكثر محافظة حرمانا) من الخدمات العامة ٢٠٠٤ (% للأسر)**

| مؤ شرات دليل الحرمان من الخدمات العامة | العراق | نينوى | بغداد | المحافظة الأكثر حرمانا البصرة حسب دليل الخدمات | المحافظة ذات الأسر الاقل حرمانا % من سكان المحافظة اربيل |
|---|---|---|---|---|---|
| المصدر الرئيس لمياه الشرب | 31.8 | 21.5 | 18.5 | 81.9 | 35.4 |
| توافر مياه الشرب | 32.7 | 33.7 | 35.9 | 22.7 | 32.2 |
| مدى الرضا عن نوعية المياه | 48.9 | 39.0 | 41.0 | 89.4 | 17.4 |
| توافر مصدر كهرباء | 3.5 | 3.5 | 1.8 | 1.3 | 5.5 |
| استقرار الطاقة الكهربائية من الشبكة | 84.5 | 97.5 | 95.8 | 39.0 | 92.8 |
| وسيلة الصرف الصحي | 43.2 | 38.9 | 51.9 | 38.9 | 55.9 |
| وسيلة التخلص من النفايات | 69.7 | 65.7 | 58.7 | 95.4 | 4.8 |
| دليل مجال الخدمات العامة | 58.2 | 50.7 | 46.8 | 93.1 | 27.0 |
| دليل مجال الخدمات العامة /حضر | 49.1 | 31.1 | 45.4 | 92.6 | 24.9 |
| دليل مجال الخدمات العامة / ريف | 89.3 | 90.6 | 67.2 | 95.7 | 86.2 |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، ج٣، جداول عديدة.**

يبين (الجدول–٣) نسب الحرمان لمؤشرات دليل الخدمات العامة في نينوى وبغداد والمحافظتين الأقل والأكثر حرمانا من الخدمات العامة في العراق عام ٢٠٠٤. يلاحظ ان مؤشرات دليل نينوى تأتي على العموم قبل المتوسطات العامة للعراق، باستثناء الحرمان من الطاقة الكهربائية التي تشهد أعلى نسب الحرمان 97.5 من متوسط الحرمان على مستوى العراق وأعلى من بغداد 84.5 ومن البصرة 39.0 المحافظة الأكثر حرمانا في العراق بأكثر من الضعف بكثير. وقد طرأ تحسن طفيف ومحدود منذ العام ٢٠٠٤ إلى اليوم مع النمو السكاني السريع نسبيا. وهذه الصورة لم تتغير كثيرا خلال السنوات التالية رغم التحسن النسبي فيها.

٢. **التوزع الجغرافي للحرمان من الخدمات العامة في نينوى**

اقترن نقص الخدمات العامة مع انخفاض مؤشرات الفقر والتعليم والوضع الصحي في العراق، مؤكداً دور المؤسسات العامة في الأداء الإقتصادي سلبا وايجاباً [Sayan2009]. ومؤشرات نينوى ماضية فوق مستويات مثيلاتها للعراق، منعكسة بشكل مباشر على الحالة الاقتصادية للأسرة بشكل بين. و(الجدول–٤) يعرض هذه التلازمية بصورة مفصلة في الأقضية التسع لمحافظة نينوى نهاية عام ٢٠٠٩[UN2011, 2]. وقد لوحظ أن خارطة الفقر والحرمان في (الخارطة–٢) ان 25% من سكان محافظة نينوى تحت خط الفقر النسبي (أعلى من المتوسط العام للعراق 20.0%، في العيش على أقل من 2.2 ثلاثة دولار باليوم للفرد (خط الفقر المطلق 1.09 دولار للفرد باليوم لعام ٢٠٠٠ ويمثلون 5% من سكان المحافظة). بحسب سكان الأقضية 58.2% من سكان تلعفر يأتون بالدرجة الأولى من بين جميع الأقضية في المنازل الواقعة على أسفل السلم من ناحية الإنفاق والصرف الكلي. يليهم سكان قضاء الحضر 42.2% وتلكيف والحمدانية والشيخان بعدهما 37.9% و 36.4% و 35.8% بنسب متقاربة ثم سنجار وعقرة 30.7 و 30.0 على

التوالي وأخيرا قضائي البعاج والموصل 21.1% و 14.7%.تُعدأقضية تلعفر وسنجار والبعاج والحضرمن الأقضية التي حظيت بأسوأ معدلات الإتصال بشبكات المياه العامة في العراق. وتشهد ثلاثة أقضية منها كذلك، باستثناء قضاء الحضر،انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة و/أو عدم اتصالها بشبكة الكهرباء.

**الجدول-٤: اقتران نقص الخدمات العامة مع مؤشرات الفقر والتعليم والوضع الصحي في أقضية نينوى**

| المؤشر | | كل العراق | نينوى | الحضر | عقرة | سنجار | الشيخان | البعاج | تلعفر | تلكيف | الموصل | Al Hamdaniya |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | % | % | % | % | % | % | % | % | % | % | % |
| التعليم | انتشار الأميّة (من جيل 0 حتى 10 سنوات) | 17.5 | 20.9 | 49.0 | 41.7 | 41.2 | 32.9 | 24.6 | 22.8 | 20.6 | 16.2 | 16.1 |
| الصحة | انتشار الأمراض المزمنة | 9.3 | 9.6 | 5.4 | 8.6 | 7.2 | 8.6 | 6.5 | 8.8 | 9.7 | 11.0 | 5.6 |
| | الإسهال خلال الأسبوعين الماضيين | 3.4 | 4.2 | 12.3 | 2.4 | 3.4 | 2.1 | 1.0 | 1.1 | 2.2 | 5.5 | 2.7 |
| الفقر | المنازل الواقعة على أسفل السلم من ناحية الصرف الكلي | 20.0 | 26.0 | 42.2 | 30.0 | 30.7 | 35.8 | 21.1 | 58.2 | 37.9 | 14.7 | 36.4 |
| المياه والصرف الصحي | نسبة المنازل التي تملك منافع | 91.3 | 95.0 | 43.6 | 59.3 | 81.3 | 76.3 | 88.9 | 89.8 | 100.0 | 100.0 | 98.2 |
| الحماية | عدد النازحين داخلياً ما بعد العام 2006 | 100 | 11.0 | 0.3 | N/A | 0.3 | 1.1 | 1.0 | 3.6 | 10.6 | 60.2 | 23.0 |

المصدر

- UN,InformationandAnalysisUnit(IAU),GovernorateProfiles–Ninewa,Feb2011 :

تنتشر أعلى معدلات الفقر المرتبطة بالإنفاق بين سكان خمسة أقضية هي الحضر والحمدانية والشيخان وتلكيف وتلعفر (الشكل-١أ) وبنسبة تفوق ثلث السكان فيها. قضائين منها هما الحضر والشيخان ومعهما تلعفر فيها أعلى نسب الأسر التي ليس لديها مرافق صرف صحي وبمديات تتراوح بين 40%-80% من السكان (الشكل-١ب). هذه الأقضية الثلاث ومعها قضاء سنجار تنتشر بين ابنائها أعلى معدلات الأمية لمن هم دون العشر سنوات وبنسب 25% من السكان فأكثر (الشكل-١ج).

**الشكل-١م: توزيع نسب الفقر والأمية المقترنة بنسب الحرمان من الخدمات الصحية والعامة في نينوى ٢٠٠٩**

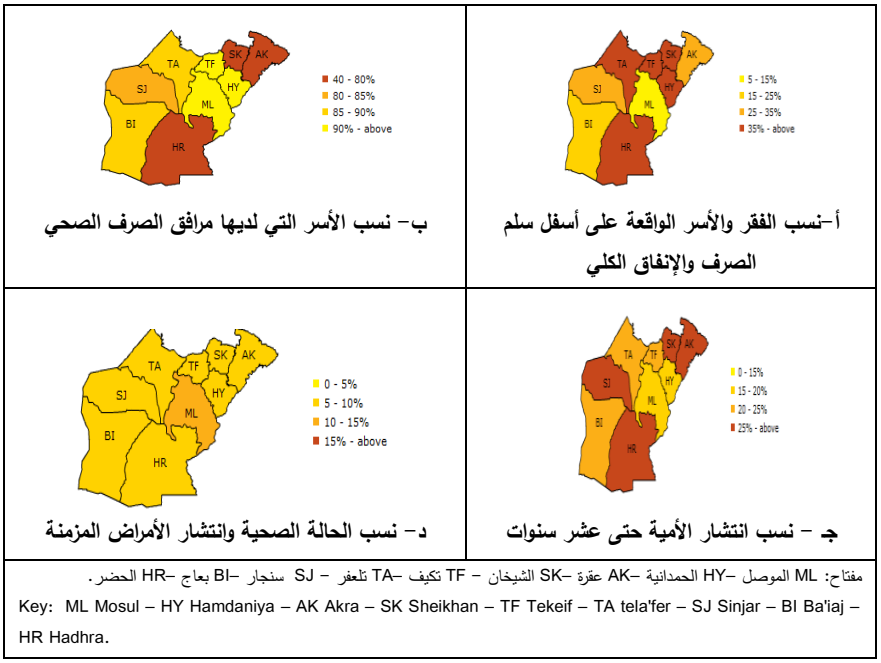


أ–نسب الفقر والأسر الواقعة على أسفل سلم الصرف والإنفاق الكلي

ب– نسب الأسر التي لديها مرافق الصرف الصحي

جـ – نسب انتشار الأمية حتى عشر سنوات

د– نسب الحالة الصحية وانتشار الأمراض المزمنة

مفتاح: ML الموصل –HY الحمدانية –AK عقرة –SK الشيخان – TF تكيف –TA تلعفر – SJ سنجار –BI بعاج –HR الحضر.

Key: ML Mosul – HY Hamdaniya – AK Akra – SK Sheikhan – TF Tekeif – TA tela'fer – SJ Sinjar – BI Ba'iaj – HR Hadhra.

المصدر: UN, Information and Analysis Unit (IAU), Governorate Profiles – Ninewa,Feb 2011 GP-Ninewa-En, P. 2.

فالسكان في المناطق الحضرية يشتركون في أغلب مجالات الفقر ويأتون بالدرجة الاولى بالحاجة إلى رفع متوسط دخل الفرد والتعليم وخدمات الصرف الصحي السكنية ورفع مستوى الخدمات العامة فيه مع yقامة المشروعات الزراعية، وبخاصة مشروع ري الجزيرة الجنوبي ومشاريع تنموية hخرى ذات كثافة تشغيل مرتفعة للنهوض بالوضع الاقتصادي فيه. يأتي بالمرتبة ذاتها من الأهمية قضاء الشيخان وبالدرجة نفسها في التنمية الاقتصادية والتعليم والخدمات العامة. ويحل بالأهمية نفسها تقريبا كذلك قضاء عقرة في المجالات المذكورة آنفاً. على الطرف الآخر من الصورة يستحوذ قضاء الموصل على أعلى نسب الحالات الصحية وانتشار الأمراض المزمنة، وهي من الظواهر المنتشرة في المدن بشكل كبير.

**٣. الخدمات البيئية والحرمان البيئي**

ثمة علاقة وتأثير متبادل بين البيئة وخدمات التعليم والصحة والسكن بدرجة عالية. وتتفاعل الآثار مع الوضع الاقتصادي للأسرة في الوقت نفسه وتنعكس على السكان. والبيئة في العراق سابقا من البيئات المتميزة بجمالها وتنوعها ونظافتها، برزت مظاهرها المباشرة في قوة التداخل المتعدد بين القطاعات الانتاجية والخدماتية في الحياة الاقتصادية.

ومن الخصائص المهمة للبيئة في العراق بعامة وفي نينوى بخاصة أن غياب تميزها الاقتصادي وتداخلاته الاجتماعية لم يؤثر في تشابكاتها القطاعية. وقد ظهرت الآثار السلبية مباشرة لأعمال التخريب والتدميرعلى الحاجات الأساسية للسكان في الريف والحضر. وقد ظهرت عوامل ضعفها على الأسر وعلى مؤسسات الدولة والحكومة المحلية، كما كانت الآثار الإيجابية لجودتها سابقا، ولحق بالمجتمع ضعف وتراجع في إدارة المرافق الخدماتية العامة.

هذه التلازمية بقيت معبرة عن ضعف الإدارات الحكومية في بناء راسمال بيئي متقدم بمشاريع كبيرة تصمد أمام الحروب وعوامل التهديد الداخلي طيلة ثلاث عقود من التراجع البيئي والتقادم السريع في مرافق النقل والأسواق المحلية، رغم إطلاق بعض الإستراتيجيات للتنمية في العراق [MPDC2008] .ومابقي من بنى رئيسة مثل سايلو الموصل والبريد المركزي وبدالات الهاتف الثابت والجسور والمساحات المشجرة والساحات العامة والأنهار صمدت في السنوات الثمان الماضية امام سوء الاستخدام وشيوع أنماط معيشية متراجعة داخل المدن وتشوه الأحياء السكنية وفقدان السياقات العامة في صيانة الهواء والماء من التلوث. فدفعت المحافظات ضريبة الحروب والحصار أضعافاً مضاعفة باستثناء محافظات إقليم كردستان، أربيل والسليمانية ودهوك.

**تفاعل العلاقات البيئية:** بعد عقود من الظروف العصيبة، حروب وحصار، تضررت نسبة كبيرة من البنى التحتية تراوحت بين 40% إلى 80% في القطاعات الخدماتية المختلفة، في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة وقوانين التسيير والمرور وإدارة الأعمال الحكومية وتقديم الخدمات العامة. في مجال النظافة، تنتشر أكداس القمامة التي تبقى لأيام وأحيانا أسابيع في الأحياء السكنية. يضاف لذلك آثار التشويه للطبيعة وماحولها أطراف المدن وقطع الأراضي السكنية الشاغرة داخل المدن. كان قطع الأراضي السكنية غير المستغلة تحتم عليها القوانين العامة إحاطتها بأسيجة من قبل أصحابها أو تعرضها للسحب والتملك من قبل البلدية.

ظاهرة تربية الماشية وإيواء حيوانات النقل داخل الأحياء السكنية عادت وانتشرت بلا رقابة أو تنظيم. وما زالت أنقاض أعمال العنف وآثار الإنفجارات وركاماتها في ضواحي المدن، فضلا عن الإشعاعات الموجودة في مناطق التركيم خارج المدن بشكل سكراب. وفضلا عن تردي البيئة المحيطة بالسكن تفاقمت مظاهر الفقر وأشكال التسول والعوز وعمل الأطفال في الشوارع. ومع النمو السكاني والهجرة الداخلية العشوائية انتشرت أكشاك البيع العشوائية وإشغال الأرصفة والشوارع في الأسواق وافتراش العجزة وكبار السن وذوي الحاجات الخاصة للطرقات.

ازدادت في الحياة اليومية لمعيلي الأسر من الجنسين الفترات الزمنية لطوابير الحصول على المشتقات النفطية، كيروسين وغاز للطبخ والتدفئة وبنزين وزيت الغاز للعجلات والمولدات الكهربائية. ومع تدهور النوعية وانتشار وسائل الغش بهذه المواد لجأ السكان – ومايزالون في بعض المناطق – إلى قطع الاشجار واستخدام الخشب بنسب تتراوح بين 15% الى 25% في المناطق الحضرية الفقيرة والساحات العامة.

انعكست قوانين البيئة المتراجعة على قوانين الحياة بفوضى وصعوبة الهيمنة والحوكمة المحلية على إعادة إنفاذ القوانين والتعليمات الأصولية المنتظمة. فباتت السلطات المحلية تتعامل مع المتغيرات الحياتية أكثر من تعاملها مع الثوابت الاجتماعية والحضارية. انعكس ذلك سلبيا على مقومات استدامة البنى التحتية وخدماتها أو حتى احتمالات استئناف العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية في القريب العاجل. يستدل من هذا التراجع البيئي على: تراجع الأنظمة الاجتماعية والحضارية السائدة، وغياب فاعلية القوانين وسيادتها وتطبيقها على أشكال المخالفة الصريحة في استغلال الممتلكات العامة، تراجع الثقة بين الفرد والهيئات الحكومية المحلية، وتراجع المسؤولية العامة في المساءلة والمحاسبة لظواهر المجتمع السلبية.

ثلاثة عقود من فقر في فاعلية السياسات البيئية ومحدودية الاستثمارات لتطوير البيئة أضيفت إلى عجز البنى التحتية عن التغطية الشاملة لإيصال الخدمات العامة إلى ضواحي المدن وإلى الأقضية والنواحي أسهمت بتقادم نظام النقل والطرق الخارجية ودفعت بأسر الدخل المنخفض إلى الانتقال إلى مراكز المدن للعيش. مع زيادة حدة الاختناقات مع النمو السكاني إزداد قصور الإدارات العامة، كالشعب المختصة في البلديات عن إنقاذ شبكة المجاري من الانسدادات وتهرؤ شبكات التصريف وفقدان أعمال الصيانة الجدوى في نسب كبيرة.

وخلال سنوات العقد الأول من القرن الحالي اتسعت أعمال البناء والإضافات غير القانونية وغير المرخصة بعيدا عن الضوابط البلدية وقوانين التجاوزات، منها تحويل حدائق البيوت إلى مشتملات سكنية صغيرة عشوائية أو متاجر أو ورش عمل وتصليح. وقد بلغت أعداد الوحدات السكنية غير النظامية في العراق 34147 وحدة حسب أحصاء عام 1997 منها ٨٠% من الطين في المناطق الحضرية، ولكن هذ النسبة ازدادت أكثر بعد عام

٢٠٠٣. أضف إلى ذلك البرك المائية الآسنة وطوفان الشوارع بمياه الأمطار وغرق أحياء سكنية وانسداد المجاري وطفحها وانتشارالأوبئة والأمراض.

في مطاف ذلك، هاجرت المناطق الصناعية والخدمية اماكنها التخصصية ولجأ أصحابها ألى فتح الورش داخل الأحياء السكنية وداخل اجزاء من الوحدات السكنية بمافيها ورش غسل السيارات والتشحيم والتزييت واللحيم وخدمات مابعد البيع للمركبات والأجهزة المعمرة وحتى معامل الصناعات الخفيفة للألبان واللحوم والصناعات الغذائية والجلدية والسمكرة والخشبية والأفران والمطاعم والمخابز وبشروط غير صحية. كل هذه العوامل أسهمت بتراجع نوعية الحياة ومعها القطاعات الأنتاجية وغلق الكثير من المصانع ومعامل المواد الغذائية والمنزلية. ولم تعوض بصناعات حديثة أو بديلة بل كان اللجوء إلى المستوردات بديلا في الاستهلاك المحلي.

**مؤشرات الحرمان البيئي:** يبنى مقياس الحرمان البيئي من مؤشرات عدة هي: نوع الطرق والمواصلات، والأمان فيها، والوضع البيئي. يتكون مقياس الطرق والمواصلات من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: حركة السير ونوعية الطرق ووصول الإنقاذ. ويتكون مقياس الأمان من مؤشرين فرعيين أحدهما للأطفال والآخر للكبار، بسبب طبيعة الحياة التي عاشها المجتمع منذ سنين. أما مؤشر الوضع البيئي فيقوم على أربعة مؤشرات فرعية هي: النظافة والمكاره والمواقع غيرالمرغوبة وخدمات التبضع. بهذا يصبح مجموع عدد مؤشرات حالة البيئة تسعة مؤشرات متساوية الأوزان.

أي أن الحرمان البيئي يقاس من معايير للخدمات البيئية والمجتمعية اللازمة للعيش، أربع منها ذاتية للأسرة وخمسة تخص سالكية الطرق إلى: الخدمات الصحية (مستشفيات ومركز صحية) والأمنية (مراكز الشرطة) والاجتماعية (إلى المدارس والساحات العامة والحدائق ومكاتب البريد وغيرها) ومراكز الرعاية الاجتماعية والأندية الرياضية وصالات العرض

والمسارح والمنتديات والجمعيات ومقاه الأنترنت ثم مكاتب الخدمات الجماعية (مسابح ومعابد ومتاحف واثار ورموز تاريخية). دليل نينوى البيئي هو الأفضل على مستوى العراق (الجدول-٥) لكن دليلها المعيشي يقع في النصف الأسوأ على مستوى مناطق العراق الرئيسة أو محافظاته.

**الجدول-٥: نسب الحرمان من الخدمات البيئية حسب المناطق (% للأسر)**

| المنطقة | دليل مجال البيئة | الترتيب | دليل مستوى المعيشة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| **الشمالية** | 23.4 | 1 | 23.9 | 2 |
| **الوسطى** | 33.1 | 2 | 30.5 | 3 |
| **بغداد** | 39.7 | 3 | 20.4 | 1 |
| **الجنوبية** | 52.8 | 4 | 42.9 | 4 |
| **العراق** | 40.4 | | 31.2 | |
| **نينوى** | 22.0 | (within 2) | 29.0 | (within 3) |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغداد، ٢٠٠٦، ج٣ ص ١٣٨**

تناول مسح العينات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي المؤشرات البيئية الرئيسة المؤشرة للحرمان الأسري من الخدمات البيئية، وكانت النسبة العامة للحرمان البيئي العالي في العراق 40.4%. أما الحرمان المتوسط والمنخفض فيقتسمان النسبة الباقية. في مجال الطرق والمواصلات: شمل الرضا عن:

- المواصلات وحركة السير، وكانت نسب الحرمان العالي منها (من مجموع الحرمان الكلي): 30.5%
- نوعية الطرق المؤدية إلى السكن من حيث التعبيد والتبليط؛ ونسبة الحرمان العالي 43% تقريبا
- امكانية وصول سيارة الإسعاف وسيارة الإطفاء إلى المسكن للإغاثة. بنسبة حرمان عالي 20%. ثم:

- توافر مخازن التبضع ودكاكين التسوق وما يساعد على انتشارها بمجمعات قطاعية. بنسبة 30.5%
- النظافة ومدى تلوث خارج السكن. وبنسبة حرمان عالي قدرها 57.1%
- المكاره البيئية في البيئة المحيطة بالسكن بتراكم أو تبعثر النفايات، ومياه المجاري في الطرق، حرق النفايات والأدخنة المؤذية، انتشار وتبعثر السكراب، ووجود مخازن أو مطامر للأسلحة في مناطق السكن. ونسبة الحرمان العالي قدرها 58.4%
- المواقع غير المرغوبة قرب السكن: حافة نهر لغاية ٣٠ متر، سكك حديد و مناطق صناعية و خطوط الضغط العالي و استخدام الأراضي السكنية والخدماتية العامة المتروكة لتركيم الأزبال والقمامات أو منخفضات أرضية .. على بعد ٥٠ متر. ونسبة الحرمان العالي 33.6%

وفي الأمان الشخصي:

- بالنسبة للأطفال خارج المسكن. بنسبة فقدان للأمان 34.5%
- خطورة الطريق للكبار مقاسة بالرضا والملائمة. بنسبة 59.8%

يلخص (الجدول-٦) مقاييس المؤشرات في نينوى ومعها بغداد ومتوسطات ارقام العراق وغيرها من المحافظات الأسوأ والأفضل حالا. تتصاعد النسبة العامة للحرمان البيئي العالي في العراق من 14.7% في أربيل مرورا بنينوى 22% وبغداد 39.7%. تسع محافظات فوق المتوسط انتهاء ببابل 71.3%.

**الجدول-٦: نسب الحرمان لمؤشرات دليل الخدمات البيئية في نينوى وبغداد (اقل واكثر محافظة حرمانا)**
**من الخدمات البيئية الملائمة ٢٠٠٤ (% للأسر)**

| مؤشرات الحرمان من الخدمات البيئية | العراق | نينوى | بغداد | بابل لمحافظة الأكثر حرمانا حسب دليل | اربيل المحافظة الاقل حرمانا % من سكان المحافظة | حضر نينوى | ريف نينوى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | **الخدمات** | | | | |
| مدى الرضا عن المواصلات وحركة السير | 30.5 | 27.0 | 31.4 | 34.9 | 22.0 | 17.5 | 46.2 |
| نوعية الطريق المؤدي للسكن | 42.8 | 39.9 | 13.2 | 84.3 | 27.7 | 15.7 | 89.4 |
| امكانية وصول سيارتي الاسعاف والاطفاء | 20.0 | 19.9 | 10.6 | 33.5 | 21.9 | 9.9 | 40.3 |
| مدى الرضا عن توافر الدكاكين والاسواق | 30.5 | 32.1 | 24.7 | 44.0 | 15.5 | 15.3 | 66.8 |
| الرضا عن النظافة وعدم التلوث بالخارج | 57.1 | 42.5 | 65.9 | 75.0 | 33.2 | 41.2 | 45.3 |
| عدد المكاره البيئية في محيط المسكن | 58.4 | 55.7 | 55.5 | 73.6 | 37.3 | 48.3 | 70.9 |
| عدد المواقع غير المرغوبة قرب المسكن | 33.6 | 20.3 | 29.5 | 52.5 | 48.0 | 20.8 | 19.1 |
| الرضا عن امان الاطفال خارج المسكن | 34.5 | 15.3 | 58.3 | 31.8 | 20.8 | 19.1 | 7.7 |
| اطلاق نار في منطقة السكن | 59.8 | 58.9 | 84.3 | 54.3 | 3.8 | 81.1 | 13.6 |
| دليل مجال خصائص البيئة/محيط المسكن | 40.4 | 22.0 | 39.7 | 71.3 | 14.7 | 17.7 | 30.6 |
| دليل مجال خصائص البيئة /حضر | 36.1 | 17.7 | 39.9 | 64.1 | 13.5 | | |
| دليل مجال خصائص البيئة / ريف | 54.7 | 30.6 | 36.5 | 80.4 | 48.1 | | |

**المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغداد، ٢٠٠٦، ج٣، جداول متعددة.**

يقدر عدد الأفراد المحرومين في نينوى 574 ألف يمثلون 22% منسكانهاو 5.1% من إجمالي المحرومين في العراق بترتيب 13 بين المحافظات. تتوزع بواقع 17.7% من الاسر الحضرية و 30.6% من الأسر الريفية، كما يتضح من (الجدول-٧).

**الجدول-٧:حصة نينوى وبغداد وأكثر وأقل محافظة حرمانا من اجمالي المحرومين في العراق من السكن الجيدة ٢٠٠٤**

| **الحرمان من السكن** | **العراق** | **نينوى** | **بغداد** | **المحافظة الأكثر حرمانا بابل %من سكان المحافظة** | **المحافظة الاقل حرمانا % من سكان المحافظة اربيل** |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الافراد المحرومين (الف) | 1128 | 574 | 2675 | 1088 | 212 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 4 | | | | |
| حصة المحافظة من اجمالي المحرومين في العراق % | 100.0 | 5.1 | 23.7 | 23.7 | 1.9 |
| نسبة الافراد المحرومين ضمن المحافظة % | 41.7 | 22.6 | 40.8 | 40.8 | 15.2 |
| ترتيب المحافظة بحصتها من اجمالي الافراد المحرومين (١ الاقل حرمانا) | - | 13 | 18 | 18 | 3 |
| ترتيب المحافظة بحسب نسبة الافراد المحرومين ضمن المحافظة (١ الاقل حرمانا) | - | 5 | 10 | 10 | 1 |
| نسب حرمان الاسر من البيئة/ حضر | 36.6 | 17.7 | 39.9 | 64.1 | 13.5 |
| نسب حرمان الاسر من البيئة / ريف | 54.7 | 30.6 | 36.5 | 80.4 | 48.1 |

**المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغداد، ٢٠٠٦، ج٣، جداول متعددة.**

بعد سبع سنوات على البيانات المحلية تغيرت خارطة الحرمان بكل مجالاته. ولكن الاتجاهات لم تتغير مع استمرار معاناة العراقيين وبقائها بدون تغيير يذكر، سوى في مواكبة الصيانة ودعم اسعار المحروقات والمواد الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والزيت وبعض المنظفات. وهذه الأخيرة شهدت تراجعات كثيرة منذ سنة ٢٠٠٧ وعلى وشك الاقتصار على طحين القمح وبعض المنظفات عام ٢٠١١، وبانتظار صدور قرار الغائها، في ضوء التقليص المستمر. مع النمو السكاني واستمرار تغيرات النزوح الداخلي بدون ضوابط تملك أو شاغلية أو معلومات إقامة موثقة اتجهت الحالة التوثيقية إلى الركود الذي يصاحب العملية السياسية وانشغال السياسيين بشؤونهم أكثر من الإهتمام بشؤون السكان مع البون الشاسع بينهم وبين المجتمع. فمازالوا لغاية العام ٢٠١١ منشغلين بالتجاذبات في الامور المصيرية وقوانين تصريف الأعمال وتفسيرات الصياغات ونصوص الدستور والتصويت على مسالة مهمة وأخرى تنظيمية في مجالات الهيئات والتعديلات.

فالموازنة تقر قبيل نهاية السنة المعنية عينها وليس قبل بدايتها، أي مع وقت إصدار الميزانية العامة والحسابات الختامية للدولة ومؤسساتها . تجري مناقشات البنود ومحاولات عرض بعض القيود، ولكن لم تنشر ميزانية واحدة لمناقشتها من قبل هيئة الرقابة المالية وتقييم سياساتها وبرامجها وتنفيذ خططها من قبل المجتمع. عليه، هناك حاجة لدورات توعية معلوماتية في حقول الصحة البيئية المختلفة من قبل دائرة الصحة ومديرية البيئة لتوضيح أهمية العلاقة بين مياه الشرب ومياه الاستخدام بعامة وصحة الإنسان والتنبه لنظافة ونوعية المأكولات في المطاعم والأسواق ومكافحة الجرذان والذباب والبعوض ومعلومات المبيدات الحشرية داخل السكن والمشاتل الخاصة [Al-Khatib et al. 2009, 1542-1552]. هذه الصورة مستمرة منذ سنوات أفقدت السكان الأمل ببدء إعادة تأهيل فعلية. وهناك حاجة كبيرة لممارسة العمل بشفافية امام الجمهور ونشر تقاليد الشفافية في والأداء وإعلان كل طرق التنفيذ وأساليبها ونوعيتها لغرض التقييم.

### ٤. الحرمان المعيشي والحرمان الاقتصادي

يمضي التحليل الرقمي للبيانات المعتمدة عن مؤشرات الحرمان في العراق، وقد وجد نوعان من الحرمان.الأول، حرمان اقتصادي يشمل الحالة المعيشية التي تعتمد على الدخل ونمط الحياة الاقتصادية، ويشير إلى حرمان الدخل ومحدودية القدرة الشرائية. والثاني حرمان معيشي يشير إلى أشكال الحرمان من الخدمات الحكومية العامة في: التعليم والصحة والخدمات البلدية والعامة والسكن الملائم وأخيرا خدمات البنى التحتية.تعبر خارطة الحرمان الاقتصادي والمعيشي في نينوى عن وضع لا يمكن معه توقع نمو اقتصادي بدون قاعدة انتاجية محلية تقوم على معالجة وتحسين اجتماعي لوظائف الريف والمدينة، محليا وقطريا (الجدول–٨). وهذه الصورة

الأولية تدعم بشكل كبير فرضية الدراسة بأولوية مرحلة الخدمات العامة وإدارتها الحكومية ومعالجاتها قبل الشروع بجهود اقتصادية لتنمية مادية وفعلية.

**الجدول-٨: خارطة الحرمان المعيشي والاقتصادي في محافظة نينوى ٢٠٠٤**

| مجال الحرمان * | التعليم | الصحة | الخدمات العامة | السكن الملائم | البيئة والبنى التحتية | الحرمان المعيشي | الحرمان الاقتصادي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عددالافرادالمحرومين(الف) | 933 | 700 | 1385 | 469 | 574 | 812.2 | 1496 |
| حصةالمحافظةمناجماليالمحرومينفيا لعراق% | 10.1 | 11.8 | 8.5 | 7.9 | 5.1 | 8.7 | 9.8 |
| نسبةالافرادالمحرومينضمنالمحافظة % | 36.8 | 27.6 | 54.7 | 18.5 | 22.6 | **32.0** | 59.1 |
| ترتيبالمحافظةبحصتهامناجماليالافراد المحرومين(١الاقلحرمانا) | 17 | 17 | 16 | 14 | 13 | 15.4 | 17 |
| ترتيبالمحافظةبحسبنسبةالافرادالمحر ومينضمنالمحافظة(١الاقلحرمانا) | 10 | 7 | 7 | 6 | 5 | 7 | 12 |
| نسبحرمانالاسر/حضر | 17.0 | 13.5 | 31.1 | 6.7 | 17.7 | **17.2** | 50.0 |
| نسبحرمانالاسر/ريف | 66.2 | 50.4 | 90.6 | 38.9 | 30.6 | **55.3** | 71.9 |
| دليلمجالالحرمان | 33.2 | 25.8 | 50.7 | 17.2 | 22.0 | | 57.2 |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغداد، ٢٠٠٦، ج٣، عدة جداول.

* مجموع سكان نينوى بحسب التقديرات من النسب في الجدول لعام ٢٠٠٤ هو ٢٥٣٥ الف نسمة. ونسب الحرمان تعني النسبة المئويةمن عدد السكان.

**الجدول-٨أ: التوزيع التركيبي للحرمان المعيشي في التنمية الاجتماعية**

| مجال الحرمان | 1000 Pers. | Urban | Rural | Average rate* |
|---|---|---|---|---|
| Deprivation | Total | % | % | % |
| Ed | 933 | 17.0 | 66.2 | 36.8 |
| He | 700 | 13.5 | 50.4 | 27.6 |
| P.S | 1385 | 31.1 | 90.6 | 54.7 |
| Ho | 469 | 6.7 | 38.9 | 18.5 |
| En | 574 | 17.7 | 30.6 | 22.6 |
| E.S | 1496 | 50.0 | 71.9 | 59.1 |

* للمكونات الخمسة لكل نينوى بعامة وليس للنسب الإجمالية القطاعية

المصدر: الجدول-٨.

محليا، وبصورة عامة 32% من سكان نينوى محرومون معيشيا وتحديدا 812.2 ألف نسمة. توزيعيا، هذه الحصيلة تقول أن 17.2% من الأسر في المناطق الحضرية و55.3% من الأسر في المناطق الريفية. قطريا، هناك محافظات بحالة أسوأ بكثير من الحالة في نينوى الواقعة في التسلسل 7 بين محافظات العراق في هذا المجال. تضم نينوى 8.7% من المحرومين معيشيا على مستوى العراق. والإناث أكثر حرمانا من الذكور بكثير، كما سنرى لاحقا لعوامل اجتماعية وأمنية متعددة.التفصيل العددي لمكونات الحرمان المعيشي، في الحقيقة يقدم تشخيصا دقيقا لما يتوجب على كل قطاع من القطاعات العامة آخذة بعين الحسبان عند رسم السياسات الخاصة به. وهو ما يتعين على الحكومة المحلية مراعاة استهدافه من أجل حل مشكلة التدهور المعيشي، والذي ينبغي تجاوز نسبه تمهيدا لتحقيق مشاركة افضل للمجتمع في عملية النمو الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص استثمار أفضل فرص الاستثمار والإنتاج والعوائد في مختلف ميادين العمل.

كانت أعلى معدلات الحرمان المعيشي لدى سكان نينوى في مجال الخدمات العامة، وهي ماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي والخدمات البلدية لتنظيف المدن وتحسين الظروف البيئية للمعيشة. وهذا دعم إضافي لفرضية الدراسة لحسم مشكلة الخدمات العامة واستعادة مستوياتها السابقة قبل استئناف عملية النهوض والبناء الاقتصادي، وعدم معالجة ذلك يحول دون إثمار أية جهود بذلت وتبذل من جديد.

ضم الحرمان من الخدمات العامة صدارة الحرمان المعيشي، كما توقعت الدراسة وبلغ عدد المحرومين 1385 ألف فرد يمثلون 54.6% من سكان المحافظة (الجدول-٨أ). وهنا يتضح مدى تحقيق بلدية الموصل وبلديات نينوى لأهدافها. وعلى الرغم من كل المشاريع التي نفذت فلا زالت حالة الخدمات بعد سبع سنوات من تاريخ هذا المسح لم تتحسن كثيرا بسبب

الحاجة إلى خطط تنفيذ تقوم على تشغيل واسع للعمالة، مع النمو السكاني السريع نسبيا. والخطط مع عوامل تحسين كفاءة الجهاز الحكومي والإدارات والسيطرة على الفساد هو ما تحتاجه السياسات المقبلة. يتوزع الحرمان من الخدمات العامة في نينوى بنسبة 90.6% من الأسر في مناطق الريف و50.7% من أسر الحضر. ينتظم قطاع التعليم بعد الخدمات العامة مباشرة بضمه 36.8% من السكان في الحرمان من فرصه، والبلدان النامية والمصنعة حديثا استندت على التنمية الاقتصادية معرفية القاعدة وحققت فيها النجاح.

المشكلة الأكبر هي في توطن الأفراد المحرومين من فرص التعليم في الريف بنسبة 66.2% بينما 17% من سكان الحضر يشاركونهم هذه الحالة. تنتظم قطاعات الخدمات الصحية والسكن ثم البيئة مع البنى التحتية بعد التعليم بنسب أخف. والقطاع الأخير ضم 22.6% من السكان المحرومين بواقع 30.6% في الريف و 17.7% في المناطق الحضرية. تقريبا ربع السكان لا يستطيعون أو يحصلون على خدمات البيئة الجيدة والبنى التحتية السليمة في تحسين مستوى المعيشة.

يلخص (الجدول-٩) التوزيع التركيبي للحرمان المعيشي ويوضح ابتعاد مكوناته عن أسس التنمية البشرية في الصحة والتعليم وعن التنمية الاجتماعية في حالات السكن والبيئة والبنى التحتية، فضلا عن الخدمات البلدية. المحرومون في مجال التعليم هم التلاميذ المحرومين من واحدة أو أكثر من مؤشرات التعليم الآتية: عدم مواصلة التعليم في سن التعليم، والبالغون الذين لم ينهوا التعليم الابتدائي، وغياب الرضا عن المدرسة، وطريق المدرسة أطول مما ينبغي، أكثر من ١٥ دقيقة سير الى المدارس الابتدائية وأكثر من ٢٥ دقيقة إلى المدرسة المتوسطة والإعدادية. والمحرومين صحيا هم ذوي الأمراض الذين لا يصلون إلى الخدمات

الصحية؛ وحالات سوء التغذية للأطفال، وفقدان الرعاية الصحية للحوامل أو الوصول للعلاج، والرضا عن نوعية الخدمات الصحية المقدمة.

إما المحرومون خدماتيا فتسجل أرقامهم حالات العوز والنقص في الحصول على مياه الشرب من مصدره مع حالة توافره، والكهرباء الوطنية العامة، وخدمات الصرف الصحي، والتخلص من النفايات. وهذه المسألة من أهم وأوسع حالات الحرمان انتشارا في القرى والأرياف وأكثرها معاناة لأفراد المجتمع. والحرمان السكني هو الحرمان من إحدى حالات السكن في نوعه، أو حجمه، أو نوع الطاقة المستخدمة فيه، أو المكاره التي يحتويها مثل المرافق الصحية وتصريف مياه الأمطار ومعايير الحياة الجيدة وغيرها، وأخيرا رضا الساكنين عن ظروف سكناهم. هذا الحرمان يعزى إلى سياسات توزيع الدخل بصورة غير مباشرة والدعم العيني بالخدمات العامة بصورة مباشرة.

والحرمان البيئي يشير إلى: فقدان النظافة، وتوافر النقل أو السالكية إلى خدماته من مواصلات وطرق مبلطة وإمكانية وصول سيارة الإسعاف وعجلة الإطفاء إليه، وتوافر المتاجر وقربها؛ ووجود المكاره من مزابل وورش صيانة أو قصابة وخدمات غير نظامية ومطبات وغيرها، ووجود المجاري، والمواقع المزعجة مثل محطة قطار ووديان ودوائر حساسة للشرطة ونقاط مسلحة وغير ذلك، ومخاطر تفقد الأمان للأطفال في اللعب خارج الدار وللكبار من مخاطر أمنية.

والنوع الثاني هو الحرمان الاقتصادي، ويشمل الدخل والعمل والتملك والقدرات الاقتصادية. وهي حالات: الدخل للأسرة من حيث (الفئة ووجود دخل ساند)، وحالة العمل (فرصة العمل.. القدرة على العمل)، وتملك (سلع معمرة)، والمقدرة الاقتصادية (عدا المأكل / تدفئة تكييف سفر اثاث ملبس لحوم). وفيما يأتي نسب الحرمان من كل من هذه المؤشرات الفرعية التي رسمت خارطة الحرمان المعيشي والاقتصادي في محافظة نينوى في أعلاه،

وعددها ٦٢ مؤشر ضمن ستة محاور للحرمان، خمس معيشية والسادس اقتصادي. وهي مقارنة مع مثيلاتها المعدلات المتوسطة لعموم العراق. وجميع المؤشرات الفرعية لنينوى تعرضها (الجداول٩-١٤) مقارنة مع مثيلاتها على مستوى العراق. ثماني وعشرين مؤشر فرعي لنينوى من بين المجموع الكلي البالغ ٦٢ أعلى من نظيراتها المتوسطة لمحافظات العراق. ينتشر أغلبها في التعليم بواقع ٧ من اصل ثمانية والصحة ٧ من اصل ١٠ والحرمان الاقتصادي ٧ من أصل ١٤ مؤشرات فرعية، ولكن النسب لها وزن آخر.

حالة الحرمان من مواصلة التحصيل الدراسي في التعليم في نينوى كان المؤشر الأكثر تفاقما بنسبة 34.2% من السكان وهو أعلى مما هو سائد على مستوى العراق 21.8%. وكذلك الحال لكل باقي المؤشرات السبعة الأخرى، باستثناء الثالث منها، الخاص بوقت الطريق الى المدرسة الابتدائية. وهذه حالة لا تبشر بخير للمضي بتنمية بشرية ذات أساس معرفي. والحالة في الارياف مشكلة حقيقية لأكثر من نصف السكان هناك إزاء ربع سكان حضر نينوى.

في مجال الصحة عشرة مؤشرات، ثلاثة منها فقط، التسلسلات (١٣،١٥،١٧) من (الجدول-٩م) دون المعدلات المتوسطة للعراق والباقي أعلى منها، والحالة الخطرة فيها وقت الوصول إلى مركز صحي أو طبيب 51.3% وتتركز في الأرياف بشكل كبير. هذا ينم عن حاجة كبيرة لنشر مراكز صحية هناك بصورة مضاعفة لما هو موجود حاليا تقريبا.وعشرة مؤشرات لنسب الحرمان في دليل البنى التحتية من الخدمات العامة، أربعة منها دون متوسطاتها الكلية العامة للعراق والباقي أعلى منها. وجميعها على العموم في نينوى والعراق مرتفعة بشكل مريع تتراوح بين خمس سكان نينوى ونصفهم، وأخطرها في الطاقة الكهربائية: من توافر مصدر الكهرباء 3.5% فقط غير مشتركين بالمصدر، ولكن 97.5% من

سكان نينوى يعانون من الحرمان من استقرار الطاقة الكهربائية من الشبكة، مقارنة مع 84.5% لسكان العراق. ولما تزل الحالة نفسها تقريبا هي السائدة حتى كتابة هذه التحليلات.

ثمانية مؤشرات ترسم ملامح الحرمان لدليل السكن في نينوى من الخدمات السكنية الملائمة. أربعة منها دون معدلاتها العامة والأربعة الأخرى فوقها، وخاصة لعدد المكاره البيئية في المسكن 29.8% وحصة الفرد من غرف المسكن بنسبة 43.5% وفي الريف تتفاقم الحالة أيضا. وتتكون نسب الحرمان لمؤشرات دليل البيئة في نينوى من ١٢ مؤشر جميعها دون مثيلاتها للعراق بقليل، وتتراوح بين الخمس والثلث إلى النصف، أكثرها مزرية في عدد المكاره البيئية في محيط المسكن بنسبة 55.7% مقابل 58.4% في عموم العراق.

وأخيرا مؤشرات الحرمان الاقتصادي للأسر في نينوى، وهذه الصورة تغيرت باتجاه التحسن كثيرا في الأعوام الأخيرة عما هو موثق في الجدول لأربعة عشر مؤشراً، نصفها أعلى من المعدلات المتوسطة للعراق وسبعة دونها. وسبع منه أيضا فوق الـ 50% من السكان، أخطرها مؤشر الوضع الاقتصادي في الريف بحرمان اقتصادي للأسر في المناطق الريفية (الجدول-١٤).

يشير مؤشر متوسط دخل الفرد الى حالة وقوع نسبة مئوية من الاسر ضمن أدنى ٤٠% من الأسر الموزعة وفقا لمتوسط دخل الفرد. في نينوى أكثر من نصف عدد الأسر تقع في هذه الفئة.

وتحديدا 53.3% من الأسر تقع في فئة أقل ٤٠ بالمائة من الدخول الفردية. تخفيض الفقر يستدعي رفع دخول أكثر من١٣ بالمائة من أسر نينوى إلى فئة المتوسط لمعدل دخل الفرد والعمل على تخفيض نسبة الأنفاق العائلي على المواد الغذائية إلى ما دون نصف الدخل ثم الى أقل وأقل وهكذا وصولا إلى أربعين بالمائة في مراحل تالية من التنمية إلى أقل من

ذلك. تعداد سكان نينوى ٢،٥٣٥ مليون نسمة لعام ٢٠٠٤ وأكثر من ٣،٢٠٠ مليون عام ٢٠١٠. تلك النسبة لعام ٢٠٠٤ هي أكثر من ٣٠٠ ألف فرد (او ٥٠ ألف أسرة) ولعام ٢٠١٠ أكثر من ٤٠٠ ألف فرد أو نحو ٦٠ ألف أسرة (متوسط حجم الأسرة ٧ أفراد). فكيف يمكن تعزيز دخول سبعين ألف أسرة في حالة إحباط اقتصادي؟

توزع الحرمان المعيشي:17.2 بالمائة من الاسر حضر و 55.3 بالمائة في الريف

توزع الحرمان الاقتصادي: 50.0 بالمائة من الأسر حضر و 71.9 بالمائة في الريف

ينبغي أن يتركز التدعيم الاقتصادي في هذه المرحلة على الإكتفاء المعيشي عن طريق إيصال الخدمات العامة وتوظيف السياسات الإسكانية وتوجيه الرعاية البيئية (تنمية إجتماعية) ورفع الخدمات التعليمية والصحية (تنمية بشرية) لـ 32 بالمائة من سكان المحافظة موزعين بنسبة 17.2 بالمائة في المناطق الحضرية و 55.3 بالمائة في المناطق الريفية.

يلاحظ من الجداول ٩ إلى ١٤ بعامة (ريف وحضر) ان أوضاع الحرمان تتطلب تحقيق تنمية حقيقية وتطوير اقتصادي جيد في دخل الأسرة أولا وفي منافعها المعيشية من خدمات الدولة ثانياً. فهي في مجال التعليم (17.0 مقابل 66.2) وفي الصحة ( 13.5 مقابل 50.4) وفي الخدمات العامة والبنى التحتية (31.1 مقابل 90.6) وفي السياسة السكنية (6.7 مقابل 38.9) وفي النواحي البيئية (17.7 مقابل 30.6). إن فرضية التنمية لواقع الاقتصاد العراقي وما يشابهه هي أن تقوم على تطوير القدرات البشرية، التي تعرف بالتمكين، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان لأداء أفضل في الاقتصاد.

مجموع نسبتي الأسر في الحضر والريف للخدمات التعليمية تقترح تخصيصات معادلة بحدود(83.2=66.2+17.0) يعطي ٨٣ وحدة وزنية. ومع مجاميع الوحدات الوزنية للقطاعات الخدماتية الأخرى يقدم المجموع الكلي

٣٦٨ وحدة وزنية. فإذا استطاعت الحكومة المحلية الحصول على مليار دولار لتنمية إقليم نينوى، فإن أوزان ما يرصد لكل قطاع تكون بحسب الوزن النسبي له في الـ٣٦٨ وحدة وزنية. تنقسم التخصيصات بالنسب: ٢٢%+١٧%+٣٤%+١٢،٥%+١٣%. وكل نسبة تعود إلى وزنها الأصلي لتنقسم الـ٢٢% مثلا الى ٢٠% و ٨٠% وهكذا للوحدات الوزنية الباقية.

باستخدام لغة الموازنات المالية، فإن: ٨٣+٦٤+١٢٧+٤٦+٤٨=٣٦٨ تحظى بـ٣٦٨ وحدة وزنية يرصد لها مليار دولار استثماري، تتوزع كما في (الإطار-١)،ومجموعها يساوي ١٠٠%. ومشاريع تنمية الأقاليم يخطط توزيع استثماراتها العامة بهذه التركيبة لتوزيعية بالإستفادة من بيانات خارطة الحرمان في محافظة نينوى.

**اطار-١: مثال على السياسة التمويلية التي تقترحها حالات الحرمان المعيشي في نينوى**

| %٢٢ | | %١٧+ | | %٣٤+ | | %١٢،٥+ | | %١٣+ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 20 | 80 | **21** | **79** | 24.5 | 75.5 | **14.5** | **84.5** | 36.9 |
| | | | | 63.1 | | | | |
| 4.5% | 17.6% | **3.6%** | **13.4%** | 8.3% | 25.7% | **1.8%** | **10.6%** | 2.8% |
| | | | | 8.2% | | | | |

### ٥.التحليل العاملي للحرمان المعيشي والاقتصادي

يستعين البحث بالتحليل العاملي لدراسة علاقات متغيرات الحرمان المختلفة وتوضيح أهم العوامل التى جمعتها. ويهدف إلى الكشف عن العوامل المشتركة التى تؤثر فى الحرمان الاقتصادي. يعمل هذا الاسلوب الإحصائى على تجميع حزمة من المتغيرات ذات الطبيعة المتشابهة فى تركيبة متجانسة ومترابطة فيما بينها وتكوين ما يسمى العامل Factor، ويرتبط كل متغير من هذه المتغيرات بهذا العامل، أى أن كل متغير من

متغيرات الحرمان يتشبع على هذا العامل بقيم متفاوتة توضح الأهمية النسبية لكل متغير منها والمرتبطة بهذا العامل [Giordano, Lauro, and Scepi2011,17-28].

ويصف التحليل علاقات التباين التلازمى بين المتغيرات المتاحة بدلالة قليلة نسبيا عن متغيرات أخرى فى مجموعات مختلفة، وهذه المجموعة من المتغيرات تمثل بنية أساسية متفردة هو ذلك العامل. يستخدم التحليل العاملي لتشخيص المتغيرات المسؤولة عن شكل العلاقة واتجاهها ودرجتها فيما بينها وتحديد الآثار المتداخلة في حالات الحرمان المعيشي في محافظة نينوى.

ولتمييز مجال الحرمان يستخدم التحليل العاملي المكون الرئيس من مصفوفة الارتباط تحميلات والعامل غير المتناوب Unrotated وإشارته Communality وفئاته بالإستعانة بطريقة المعلومات الرئيسة لاستخراج نوع التناوب من التحليل العاملي في (الجدول-١٦).تبين نتائج تحليل العامل المكون الرئيس لمصفوفة الارتباط إن كل المؤشرات الفرعية لقياس الحرمان ظهرت في جدول معاملات التشبع بقيم متباينة، تعكس الترابط بين المقاييس الستة لوصف مستويات المعيشة، وأن إشارات العوامل غيرالمدارة Unrotated كلها في فئة واحدة بتباين قدره ٦ وبنسبة مئوية للتباين هي١ كما في (الجدول-١٥).

في التباين بأعلى التناوبات varimax rotation ظهرت أعلى التشبعات في المجال السكني 0.724 ثم الصحي 0.715 والتعليمي 0.713 وأقلها في المجال البيئي وأخيرا في الخدمات العامة، مؤكدة منطوق فرضية الدراسة. وهذا ما يعطى قناعة كاملة بأن الحالة الاقتصادية للأسرة هي الأدنى على الإطلاق من وجهة نظر الأسر ذاتها وتقييمها لأوضاعها الاقتصادية في

الفقر والحرمان الاقتصادي العام وأن الحرمان المعيشي وخاصة من الخدمات العامة هو أهمها على الإطلاق (الجدول-١٧). وعوامل التنمية البشرية أظهرت تشبعات معينة على خلاف عوامل التنمية الاجتماعية. وظهرت جميع مقاييس الحرمان-البشري والاجتماعي- بالعامل الثاني ذات شحنة سالبة ضمن فئة متقاربة. كان التباين الكلي بحدود ٣ فقط ونسبة تباين بحدود نصف الواحد.

**الجدول-١٥: تحليل متغيرات (عوامل) الدراسة Ed; He; P. S.; Ho; En; Econ Depr.**

| Variable | Factor1 | Factor2 | Factor3 | Factor4 | Factor5 | Factor6 | Communality |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Ed | -1.000 | - 0.008 | - 0.003 | 0.001 | 0.002 | -0.000 | 1.000 |
| He | -1.000 | -0.009 | 0.003 | 0.002 | -0.002 | -0.000 | 1.000 |
| P.S. | -1.000 | 0.002 | -0.008 | -0.002 | -0.001 | -0.000 | 1.000 |
| Ho | -1.000 | -0.023 | 0.003 | -0.001 | 0.001 | 0.000 | 1.000 |
| En | -1.000 | 0.015 | 0.007 | -0.002 | -0.000 | 0.000` | 1.000 |
| EconDep | -1.000 | 0.023 | -0.001 | 0.002 | 0.001 | 0.000 | 1.000 |
| Variance | 5.9984 | 0.0014 | 0.0001 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 6.0000 |
| % Var | 1.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 1.000 |

**الجدول-١٦: تباين أعلى التناوبات المدارة بتحميلات وتجميعات العناصر**
**Varimax Rotation Rotated Factor Loadings and Communalities**

| Variable | Factor1 | Factor2 | Factor3 | Factor4 | Factor5 | Factor6 | Communality |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Ed | 0.713 | -0.701 | 0.005 | -0.003 | -0.001 | 0.000 | 1.000 |
| He | 0.715 | -0.700 | 0.000 | -0.000 | 0.003 | -0.000 | 1.000 |
| P.S | .0.707 | -0.707 | 0.011 | -0.000 | 0.000 | -0.000 | 1.000 |
| Ho | 0.724 | -0.690 | 0.000 | 0.001 | -0.001 | -0.000 | 1.000 |
| En | 0.697 | -0.717 | -0.004 | 0.003 | -0.001 | 0.000 | 1.000 |
| EconDep | 0.691 | -0.723 | 0.003 | -0.002 | 0.001 | -0.001 | 1.000 |
| Variance | 3.0065 | 2.9933 | 0.0002 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 6.0000 |
| %Var | 0.501 | 0.499 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 1.000 | 1.000 |

**الجدول-١٧:معاملات مجاميع العناصر Factor Score Coefficients**

| Variable | Factor1 | Factor2 | Factor3 | Factor4 | Factor5 | Factor6 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Ed | 3.931 | 3.652 | -22.496 | -185.524 | -68.366 | 611.524 |
| He | 4.828 | 4.643 | -12.036 | 14.813 | 240.349 | 250.189 |
| P.S. | -0.893 | -0.829 | 103.117 | 141.615 | 18.535 | 38.728 |
| Ho | 11.483 | 11.168 | -20.566 | 32.114 | -124.878 | -680.170 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| En | -7.165 | -7.592 | -22.417 | 83.489 | -50.075 | 394.713 |
| EconDep | -11.476 | -11.750 | -25.613 | -86.512 | -15.598 | -615.237 |

يبين تحليل شبكة العلاقات بين المجالات الستة على مستوى محافظة نينوى في نتائج (الجدول–١٧) أن معاملات التعليم والصحة والسكن ظهرت بتشبعات موجبة ومعنوية تزيد عن الواحد الصحيح في العاملين الأول والثاني. بينما ظهرت الخدمات العامة وبعدها البيئية بحرمان كبير طغى على التشبعات السائدة من خدمات التنمية البشرية. هذه النتيجة سجلت أعلى حالة حرمان للحالة الاقتصادية الكلية. والمتغيرات متفاعلة مع بعضها في تحديد نمط الحرمان السائد على مستوى المحافظة وكذلك على مستوى التوزيع بين الريف والحضر لحالة حرمان عالية في الريف أعلى مما في المناطق الحضرية.

ولإختبار استقرارية العلاقات المقدرة في الجداول الثلاث ١٥-١٧ قدرت الدراسة معاملات الارتباط الجزئية بين المؤشرات الفرعية للحرمان المعيشي والحرمان الاقتصادي الواردة في (الجدول–٨) ووجدت ارتباطات موجبة قوية بين كل المؤشرات الخاصة بنينوى، باستثناء مؤشر النسبة المئوية لحصة نينوى من إجمالي المحرومين في العراق X2 في (الجدول–١٨) وعلاقته مع المؤشرات الخاصة بنينوى. وهي مسألة منطقية وتدلل باقي المعاملات على القبول بالمؤشرات المستخدمة والتعويل عليها.

**الجدول-١٨: معاملات الارتباط الجزئية بين مؤشرات الحرمان المعيشي والاقتصادي**

| R | عدد الافراد المحرومين (الف) | حصة المحافظة من جمالي المحرومين في العراق % | نسبة الافراد المحرومين ضمن المحافظة % | ترتيب المحافظة بحصتها من اجمالي الافراد المحرومين (١الاقل حرمانا) | ترتيب المحافظة بحسب نسبة الافراد المحرومين ضمن المحافظة (١الاقل حرمانا) | نسب حرمان الاسر /حضر | نسب حرمان الاسر/ ريف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | X1 | X2 | X3 | X4 | X5 | X6 | X7 |
| **X2** | **0.301** 0.563 | | | | | | |
| **X3** | **1.000**0.000 | **0.301** 0.563 | | | | | |
| **X4** | **0.618** | **0.914** | **0.618** | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0.191 | 0.011 | 0.191 | | | | |
| **X5** | **0.712** | **0.558** | **0.712** | **0.764** | | | |
| | 0.112 | 0.250 | 0.112 | 0.077 | | | |
| **X6** | **0.914** | **0.127** | **0.914** | **0.435** | **0.708** | | |
| | 0.011 | 0.810 | 0.011 | 0.389 | 0.116 | | |
| **X7** | **0.898** | **0.432** | **0.898** | **0.691** | **0.568** | **0.643** | **1** |
| | 0.015 | 0.393 | 0.015 | 0.129 | 0.240 | 0.169 | 1 |

ولتصور الحالة الكلية وضعت مقارنة مقادير الحرمان المعيشي والاقتصادي لعموم سكان نينوى على مستوى كل مجال من المجالات المكونة لحالة الحرمان الكلية بشكل مشترك في مخطط بياني. في (الشكل-٢أ) يلاحظ الاتجاه التصاعدي لعدد السكان بالآلاف في رسم خارطة الحرمان العامة. تتدرج الحالة من الحرمان من مؤشرات السكن وصولا إلى مؤشرات الخدمات العامة. والأخيرة تمثل الجزء الأكبر من الحرمان المعيشي، وبحدود 812.2 ألف نسمة، يمثلون 32.0% من سكان نينوى البالغ عددهم ٢٥٣٥ الف نسمة في ٢٠١٠ كما لوحظ في (الجدول-٨أ).

والحرمان الاقتصادي أعلى من حرمان الخدمات العامة بقليل. وباقي أنواع الحرمان في مجالات التعليم والصحة والبيئة والسكن أهون نوعا ما. ولكن الخدمات العامة، وبخاصة الكهرباء هي المشكلة. حيث 97.5% من السكان يعانون من نقص استقرارية وإمدادات الطاقة الكهربائية العامة. تنتظم بعدها حالات النقص بوسائل التخلص من النفايات وبنسبة 65.7% من سكان نينوى، ومحدودية الرضا عن نوعية مياه الشرب 39.0% من السكان ونقص وسائل الصرف الصحي بالنسبة ذاتها تقريبا كما مر في (الجدول-٣). ومجموع إعداد حالات الحرمان من خدمات القطاعات الخمسة المكونة للحرمان المعيشي تتجاوز 1400 ألف نسمة بقليل.الصورة أعمق في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية لنينوى وتستأثر بتركيز الاهتمام بشكل أكثر لتحقيق توزان قطاعي يحافظ على النمو في

القطاع الزراعي بوتيرة أفضل مع تحسن استقرار المعيشة هناك المخططين ب، ج من (الشكل-٢).

**٦. تحليل خارطة الحرمان ومستويات المعيشة**

تقدم مؤشرات الحرمان من الخدمات العامة تصورا وافيا عن خارطة الأوضاع المعيشية والاقتصادية في العراق، ومنها في نينوى. والبيانات المتاحة على الرغم من أهميتها والاعتماد عليها في التحليل قد لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا في التقدير القياسي للآثار على الاقتصاد المحلي على مستوى المحافظة الواحدة. وقد يمكن ذلك على مستوى المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشرات الرئيسة لكل نوع من الخدمات. فالمعلومات المتاحة تضم خمسة مؤشرات رئيسة مكونة للحرمان المعيشي ومؤشر سادس للحرمان الاقتصادي وكل منها مبني من مقاييس عدة. سيعمد التقدير إلى تسليط الضوء على الآثار المقدرة لحالات الحرمان على الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي للعراق، تمهيدا لتقديرها على مستوى نينوى.يجمل (الجدول-١٩م) مؤشرات الحرمان المعيشي والاقتصادي لمحافظات العراق الثماني عشر، وهي تعبر عن نسب عدد الأسر من سكان كل محافظة التي تشكو من الحرمان بحسب نوع الخدمات. ولغياب المعلومات عن الناتج المحلي الاجمالي على مستوى المحافظة الواحدة فلا يمكن تقدير علاقة لمؤشرات الحرمان على الاقتصاد. لذا تلجأ الدراسة إلى أسلوب قياسي للتقدير باستخدام المتغير الوهمي.

يعد دليل مستوى المعيشة أقرب مقياس تقريبي للأداء الاقتصادي العام معبرا عنه بنسب الأسر التي تتمتع بحالة اقتصادية معينة في مجالات الدخل وفرص العمل والإعالة والتملك. فهو يعبر عن عدد الأسر التي تشملها المقاييس الفرعية المكونة لهذا المؤشر. هذه المقاييس تبدأ بحالة الدخل الفردي لكل فرد على سلم فئات الدخول في المجتمع وتتراوح بين

باقي المقاييس بين حالة البطالة وحالة العمل ومعدل الإعالة وتملك الأصول وتملك السلع المعمرة وتقييم الأسرة لوضعها الاقتصادي. تكون الأسر التي تفتقر إلى حالة اقتصادية جيدة في حالة عوز وفقر في مستوى المعيشة. ودليل مستوى المعيشة المعتمد في هذا الصدد يتكون من تسعة مؤشرات، هي كما في (الجدول-٢٠م). تقيس الحالة الإقتصادية للأسر في نينوى، ما يتصل بالدخل ونسب الأسر التي تقع في أدنى 40% من فئات الدخل في المجتمع، والتي تشك في إمكانية حصولها على ما يعادل 50$ في الأسبوع بأسعار عام ٢٠٠٤ حيث (1$ = ID 2000) وغير راضية بشكل او آخر عن حالة العمل لأفراد الأسرة التي تعيل أكثر من ٥ أفراد وتمتلك ٧ أو أقل من اهم ١٦ سلعة معمرة ولا تمتلك واحدة من السلع المعمرة، فضلا عن تصنيف الأسرة لوضعها الاقتصادي.

وانحدار هذا المؤشر على مؤشرات الحرمان من خدمات البنى التحتية والخدمات العامة والأساسية يقيس شكل العلاقة وتأثير كل منها على الوضع الاقتصادي للأسرة. والتقديرات الآتية تبين أثر كل من حالات الحرمان المعيشي على الحرمان الإقتصادي للأسر في محافظات العراق:

**LLI=-40.4+0.0254 Ed +0.557 He+0.188 If+0.318 Ho+0.264 Env+0.300 Es..(1)**

(-4.26) (0.52) (3.68)(3.34) (2.56)4.43) (3.04)

S = 2.960 R-Sq = 96.6% R-Sq(adj) = 94.8%

**الشكل-٢: مستويات الحرمان المعيشي والاقتصادي في نينوى (ريف وحضر)**

Deprivation Map for Nineveh Population 2004

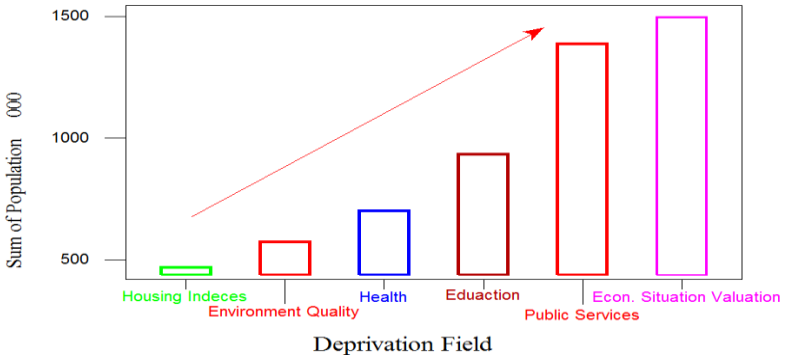


Rural Deprivation % of Nineveh Deprivation (Households) by Field 2004

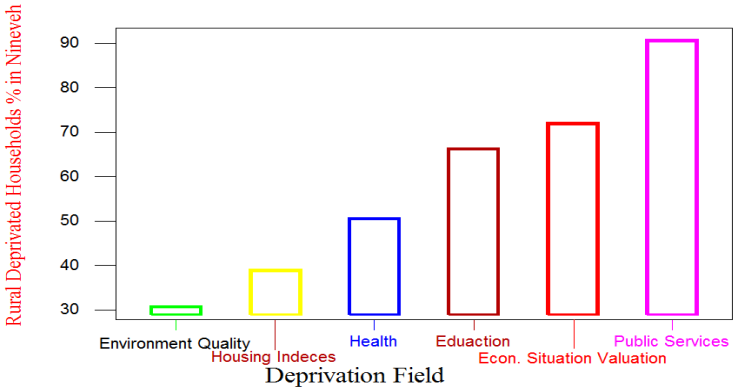

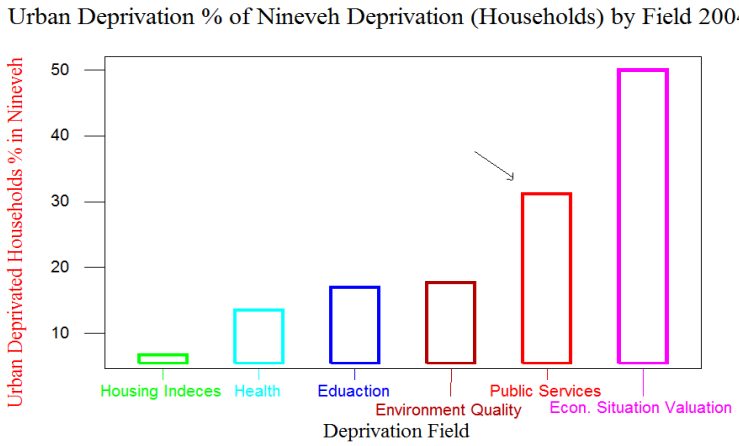


**المصدر: بيانات الجدول–٨ باستخدام برمجية مخططات برنامج:** Minitab, Release 15

كل متغيرات الحرمان بينت وجود آثار موجبةومهمة ذات معنوية إحصائية عالية في الدليل، باستثناء الحرمان من التعليم لم تكن علاقته الايجابية ذات دلالة إحصائية (النموذج–١). ولأغراض التحليل استبعد متغير الحرمان من التعليم من النموذج وأعيد التقدير فارتفعت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات كما في (النموذج–٢):

**LLI=- 40.8+0.590 He+0.190 If + 0.309 Ho+0.260 Env+0.298 Es..(2)**

(-4.45)(4.48)(3.51)  (2.59)  (4.54)  (3.12)

S = 2.868  R-Sq = 96.6%  R-Sq(adj) = 95.1%

تشير هذه التقديرات إلى تأثير واضح. فانخفاض النسبة المئوية للأسر المحرومة من الخدمات العامة بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض النسبة المئوية للأسر التي تعاني من انخفاض مستوى المعيشة بمقدار 0.19%. وانخفاض نسب الأسر المحرومة من الخدمات البيئية بمقدار 1% أيضا يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة بتقليل نسب الأسر التي تعاني من انخفاض مستوى المعيشة بمقدار 0.26%. قيمة المقطع سالبة تؤشر كفاءة

حجمية كلية منخفضة في الأداء وتقديم الخدمات.بعبارة أخرى، إن زيادة الإكتفاء من الخدمات العامة لـ 1% من الأسر يحسن مستوى المعيشة بنسبة 0.19% وزيادة الاكتفاء من الخدمات البيئية 1% يرفع مستوى المعيشة لـ 0.26% من الأسر.القيمة المحتسبة لدليل مستوى المعيشة من خط الإنحدار المقدر، لنينوى:

**Nin. LLI =- 40.8 + 0.590 He+ 0.190 If + 0.309 Ho+0.260 Env+0.298 Es**

=-40.8 +0.590 (25.6) +0.190 (50.7) +0.309 (17.2) +0.260 (22.0) +0.298 (57.2)

=- 40.8 +15.104 + 9.633 + 5.3148 + 5.72 + 17.0456

=- 40.8 + 52.8174 = 12.0174. ..(3)

ولمحافظة أربيل:

**Erbil LLI=- 40.8+ 0.590 (15.7) +0.190 (27.0) + 0.309 (18.3) +0.260 (14.7) + 0.298 (43.9)**

= **- 40.8** +9.263 + 5.13 + 5.6547 + 3.822 + 13.0822

= **- 40.8 + 36.9519 = -3.8481...(4)**

وعليه، فالقيمة المقدرة لمستوى المعيشة في نينوى 12.0174 ولأربيل-3.8481. الأولى فوق خط الانحدار المقدر والثانية تحته. الأخيرة تضم نسبة أسر من سكان أربيل بمستوى معيشي متدني أقل بكثير من نسبة الأسر المماثلة من أسر نينوى.

قيمة دليل مستوى المعيشة من (الجدول-١٩م) لنينوى 29.0 ونظيره لأربيل 15.5. وأربيل تتميز بأدنى نسبة من الأسر ذات مستوى معيشة المنخفض على مستوى العراق. وللوصول إلى مستوى المعيشة لأربيل، مثلا في نينوى ينبغي التخفيض بمقدار الفارق بينهما وهو 13.5%. ومن المعادلة-3 فإن كل وحدة مئوية واحدة تحسن بدليل المعيشة تستلزم، من

بين أمور أخرى ومن خلال قيمة معاملات التأثير، تخفيض نسب الأسر محرومي الخدمات العامة إلى الخمس (50.7/5=10.1) ومعه تخفيض نسب الأسر محرومة من الخدمات البيئية إلى الربع (22/4=5.5). وللصحة تخفيض بمقدار 1.7 وللسكن ثلث الوحدة وللحالة الاقتصادية الثلث كذلك. وبتطبيق سياسات تؤدي إلى هذه التخفيضات، فإن قيمة دليل مستوى المعيشة تنخفض إلى:

**Nin. LLI=- 40.8+0.590 He+0.190 Inf+ 0.309 Ho +0.260 Env+ 0.298 Es**
**= - 40.8 + 0.590 (25.6)/3+0.190 (50.7)/1.7+0.309 (17.2)/3+0.260 (22.0)/4+ 0.298 (57.2)/3**
**=- 40.8** +15.104/3 + 9.633/1.7 + 5.3148/3 + 5.72/4 + 17.0456/3
**= - 40.8 +18.4 = -22.4...(5)**

في حال نجاح الجهود بتحقيق تلك التخفيضات بنسب الأسر ذات الحرمان من المؤشرات المعيشية للصحة والخدمات العامة والسكن والبيئة والحالة الاقتصادية بالمعاملات المطلوبة تنخفض قيمة دليل مستوى المعيشة في نينوى إلى (22.4-) وهي قيمة تقديرية تحت خط الإنحدار أدنى بكثير من القيمة المقدرة للمستوى المعاشي في أربيل.من (الجدول-٢٠):

$$\bar{\bar{Y}} = \sum \frac{Y}{n} = 31.2 \quad ..(6)$$

$y_{Nin} = 31.2 + (-22.4) = 8.8.$

معدل القيمة المقدرة لنسب الأسر ذات الحرمان المعيشي في نينوى بعد جهود تنمية الخدمات العامة. هذا يعني أن دليل مستوى المعيشة في نينوى ينخفض بموجب تلك السياسات من 29.0 إلى 8.8 فقط. وهو نصف قيمة دليل أربيل.بصياغة مختصرة، هذه التقديرات تشير إلى ضرورة تخفيض نسب الأسر المحرومة من الخدمات العامة إلى **الخمس** والمحرومة من

الخدمات البيئية إلى **الربع** والمحرومة من خدمات الصحة 1 من أصل 1.7 أو ما يعادل **0.59** ومن خدمات السكن **الثلث** والحالة الاقتصادية إلى **الثلث** كذلك، تكون النتيجة تخفيض نسب الأسر المحرومة معيشيا إلى 8.8% فقط في نينوى. أو في حال تحقيق النجاح بنصف نتائج تلك السياسات تكون الحصيلة تخفيض نسب الأسر المحرومة معيشيا إلى ضعف هذا المستوى، والمقارب إلى مستوى نظيره في أربيل. يمكن لتلك السياسات الوصول إلى هذا المدى من الإنجاز خلال ثلاث إلى أربع سنوات، تتوزع فيها جهود العمل على اسر نينوى بحسب توزيع سكان الأقضية، كما في (الجدول-٢١م).

يلاحظ على ما قد يبدو أن عدداً من استمارات المسح لم توفق في إكمال البيانات فقضاء عقرة لم يدرج، وعموما يؤخذ بالنسب الفعلية لتوزيع السكان حينئذٍ. في الواقع تتأثر الأسر المحرومة من واحدة أو أكثر من الخدمات العامة سلبا وينعكس ذلك على واقعها الاقتصادي، كما بينت التقديرات في أعلاه. والبحث في المستوى المعيشي الذي يتأثر بدوره بالحالة الإقتصادية يقود الى حالة من توقع تأثير كليهما أو أحدهما على انتاجية العمل والإسهام في الأداء الإقتصادي العام. فيكون إسهامها في الناتج محدود أو غير كبير وغير فاعل في الأداء الأفضل ومن ثم في النمو الاقتصادي.

عند هذه الحالة يفترض التحليل أن هذه الأسر المحرومة لا تسهم بالناتج المحلي الإجمالي، فالنسب المتبقية للأسر التي لا تعاني من حالات الحرمان في واحدة أو أكثر من القطاعات الخدماتية المبينة تسهم فيه. فيكون لدينا مجموعتين كبيرتين في المجتمع، إحداهما لا تنتج والأخرى تنتج. الأولى تعطى القيمة 0 في متغير الناتج والأخرى القيمة 1 فيه. هذه الصورة ربما ترسم ملامح أوضح للعلاقة المقدرة. في هذه الحالة يمكن احتساب متغيرات الاكتفاء من الخدمات من بيانات (الجدول-١٩م) التي تعبر عن متغيرات الحرمان. وهي النسب المكملة للعدد الصحيح لكل حالة،

وهي الحالات المقابلة للحرمان، والتي يمكن تسميتها بحالات الإكتفاء المعيشي والإكتفاء من الخدمات العامة.

**الارتباط بين متغيرات الحرمان**

في التعامل مع هذه الحالة تبنى الفرضيات التقديرية نفسها. ولإجراء التقدير القياسي للعلاقات التأثيرية، يلقى الضوء على معاملات الإرتباط الجزئية بين مؤشرات الإكتفاء المعيشي التفصيلية الخمسة ودليل الإكتفاء لمستوى المعيشة.مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون تبين الآتي: الحرمان من الخدمات الصحية على ترابط ضعيف مع كل المتغيرات الأخرى. وهكذا لباقي المتغيرات مع استثناءات، بإرتباطات متوسطة تتراوح بين 0.57 و 0.67 كما في (الجدول-٢٢). ولكن دليل الحرمان مستوى المعيشة LLI.d ارتبط بمعاملات قوية مع متغيرات الحرمان المعيشي ما عدا الحرمان من الخدمات التعليمية Education deprivation (Ed.d).

**الارتباط بين متغيرات الإكتفاء**

جرى احتساب معاملات الارتباط الجزئية بين متغيرات الإكتفاء من الخدمات كما مبين في (الجدول-٢٤). الملامح العامة للعلاقات البينية لمؤشرات الاكتفاء غير قوية. فقط الخدمات البيئية Env في السطر الرابع كانت ذات علاقة إيجابية متوسطة مع الخدمات البلدية العامة PS والأساسية (كهرباء، ماء، تنظيفات، صرف صحي..) والخدمات السكنية Ho. لكن دليل مستوى المعيشة ارتبط بعلاقة قوية مع قطاعين، الخدمات السكنية والخدمات البيئية.. وبعلاقة متوسطة مع قطاعين آخرين، الخدمات العامة والحالة الإقتصادية للأسر، في السطر الأخير من الجدول المذكور. وهذا ما يهتم به التحليل. فهل ستكون الاتجاهات مماثلة في التقدير الكمي.

**الجدول-٢٢: معاملات الارتباط الجزئي بين عوامل الحرمان المعيشي والحرمان الاقتصادي لأسر نينوى**

| | Ed.d | He.d | PS.d | Ho.d | En.d | Es.d |
|---|---|---|---|---|---|---|
| He.d | 0.525 | | | | | |
| | 0.025 | | | | | |
| PS.d | 0.407 | -0.146 | | | | |
| | 0.094 | 0.564 | | | | |
| Ho.d | 0.610 | 0.368 | 0.571 | | | |
| | 0.007 | 0.133 | 0.013 | | | |
| En.d | 0.402 | 0.181 | 0.670 | 0.618 | | |
| | 0.099 | 0.473 | 0.002 | 0.006 | | |
| Es.d | 0.477 | 0.384 | 0.337 | 0.511 | 0.333 | |
| | 0.045 | 0.115 | 0.172 | 0.030 | 0.177 | |
| lli.d | 0.759 | 0.477 | 0.698 | 0.827 | 0.816 | 0.668 |
| | 0.000 | 0.046 | 0.001 | 0.000 | 0.000 | 0.002 |

Cell Contents: Pearson correlation, P-Value

### ٧. آثار الحرمان في الناتج المحلي الاجمالي

لتقدير آثار متغيرات الحرمان/ الإشباع في الناتج المحلي الإجمالي يقاس الأخير بمتغير وهمي، تأخذ فيه مشاهدات الحرمان القيمة صفر، ومشاهدات الإشباع القيمة ١، كما مرّ آنفا. ودمج الجدول ١٩م مع جدول المتغيرات المقابلة والمتغير الوهمي، أعطت جداول التقديرباستخدام طريقة OLS العلاقات الآتية:

GDP =0.058+0.00003 Ed+0.00961He+0.00022 PS+0.00735 Ho-0.00164 Env-0.00671 Es ..(7)

(0.54) (0.02) (3.68) (0.18) (3.18) (-1.26) (-3.53)

S = 0.09352 R-Sq = 97.2% R-Sq(adj) = 96.6%

يفهم من العلاقة المقدرة رقم (7) أن الناتج المحلي الإجمالي ينحدر بعلاقة إيجابية ومعنوية على الخدمات الصحية He والخدمات السكنية Ho، ولم تتأكد معنوية الآثارالإيجابية للخدمات التعليمية و الخدمات العامة.

وهناك تأثيرات سالبة للخدمات البيئية وللحالة الإقتصادية للأسر في الناتج المحلي. ويلاحظ ارتفاع قيم معامل الارتباط المتعدد ومعامل التحديد فوق 96% مما يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات. وعلى الرغم من أن التقديرات لعينة مقطعية، إلا أن هذا قد لا يمنع من ظهور مشكلة القياس هذه.وبدل الكشف والمعالجة، يعمد التحليل إلى حذف متغير الخدمات البيئية لعدم منطقية شكل العلاقة. ولكن هذا الإجراء لم يغير من صورة العلاقة شئ. كما في النموذج المقدر (8).

**GDP = - 0.196 - 0.00254 Ed + 0.0104 He - 0.00079 PS + 0.00854 Ho - 0.00168 Env ..(8)**

**(-2.09) (-1.07) (3.39) (-0.55) (3.17) (-1.10)**

S = 0.1100 R-Sq = 96.0% R-Sq(adj) = 95.3%

لم تتغير صورة العلاقات كثيرا. الخدمات الصحية والسكنية المتغيران الوحيدان بمعنوية إحصائية واضحة، مع تغير وحيد هو تغير قيمة المقطع من موجبة غير معنوية إلى سالبة معنويا، مشيرة إلى تأكيد حالة ضعف الكفاءة العامة لحالة الخدمات المعيشية بعامة وتأثيرها السلبي على الأداء الإقتصادي المحلي. أما الخدمات العامة PS والخدمات البيئية Env فبدت آثارهما سلبية ولكن بدون تأكيد ذلك. ولم تزل مشكلة التداخل الخطي المتعدد قائمة بين المتغيرات. وتحتاج الصورة التحليلية إلى نظرة على معاملات الارتباط الجزئي بين المتغيرات.

فضلا عن دليل مستوى المعيشة، ظهر الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة جيدة مع متغيرات الحرمان المعيشي. فقد ارتبط الأخير بعلاقات طردية قوية مع ثلاث متغيرات، هي: خدمات التعليم والصحة والسكن، فضلا عن دليل مستوى المعيشة. وهذا له عدة مضامين، أولها تأكيد صحة الفرضية بتقريب دليل مستوى المعيشة بالناتج المحلي في التقديرات المبحث السابق، حول

"التحليل القياسي لخارطة الحرمان ومستويات المعيشة". والمضمون الثاني المهم كذلك أن المتغيرين الوحيدين الذين ارتبطا بعلاقة ضعيفة هما الخدمات العامة والخدمات البيئية. وهذا ما يفسر عدم معنوية الآثار المقدرة لهما في الناتج المحلي. وهذان المتغيران هما اللذان ارتبطا – أكثر من جميع المتغيرات– بنسب الأسر المحرومة من الخدمات العامة والبيئية، وهذا تأكيد إضافي على تعبير المتغير الوهمي تقريبيا عن متغير الناتج المحلي الاجمالي. والملاحظة الوحيدة غير المتوقعة هي ارتباط الناتج المحلي مع الحالة الاقتصادية بعلاقة سلبية متوسطة. وهذا أيضا دعم لفرضية الأداء غير الكفوء للأسر ذات الحرمان من واحدة أو أكثر من الخدمات بصورة عامة في الناتج المحلي الإجمالي. مما يدعم اتجاهات التحليل وسلامة التقدير.لذا يتجه الإهتمام إلى محاولة اختيار حزمة المتغيرات المؤثرة معنويا في الأداء الإقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي، لأغراض تحليل السياسة، والحصول على أفضل نموذج قياسي:

**GDP = - 0.233 + 0.00932 He - 0.00119 If + 0.00841 Ho - 0.00182 Env..(9)**

(-2.65) (3.22) (-0.85) (3.12) (-1.19)

S = 0.1102 R-Sq = 95.8% R-Sq(adj) = 95.3% F= 177.4

النموذج المقدر في (9) يركز على أربعة متغيرات. ويؤكد عدة جوانب، أهمها: كفاءة الأداء العام لخدمات المستوى المعيشي والمستوى الاقتصادي للأسرة سالبة معنويا، متغيري الصحة والسكن هما الوحيدان مهمان إيجابيا في الأداء الإقتصادي، وهما بالمناسبة أقل القطاعات تأثرا بمرحلة تراجع اقتصاد العراق، لأسباب، منها البنية التحتية لهما كانت نوعا ما مساعدة في أن يكونا أقل تضررا وأسرع إصلاحا من بقية القطاعات الخدماتية، استمرار الآثار السالبة غير المؤكدة للخدمات العامة والخدمات البيئية، وأخيرا استمرار مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات التوضيحية.

تشير مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية في (الجدول-٢٤)، واستنادا إلى اختبار Ferrar-Globar إلى التداخل الخطي العالي تماما بين متغيري الصحة والسكن. وكلاهما يرتبطان ارتباطا كبيرا بالمتغير المعتمد وهو الناتج المحلي الإجمالي. لذا ستعمد التقديرات القادمة إلى استخدام انحدار stepwise بطريقة الإستبعاد الخلفي backwardelimination. الخطوة الأولى في النموذج (10) شملت جميع المتغيرات السابقة وأضاف البرنامج إليها دليل مستوى المعيشة متغيرا سابعا. هذا التقدير بإضافة هذا المتغير غير العلاقات كثيرا، وكما يأتي:

١) جميع المتغيرات المستقلة ذات علاقة موجبة مع الناتج، بما فيها الخدمات العامة والخدمات البيئية، باستثناء دليل مستوى المعيشة سالب معنويا.
٢) كل المتغيرات الأخرى موجبة التأثير معنويا بالناتج سوى الحالة الاقتصادية والتعليم لم تتأكد معنويتهما. ولذلك استبعد الأول في الخطوة 2 واستبعد الثاني في الخطوة 3.
٣) زادت المعنوية الاحصائية للمتغيرات الأربع، الصحة-السكن-الخدمات العامة- والخدمات البيئية، ومعها المتغير الخامس السالب، مستوى المعيشة وبمعنوية عالية للجميع.
٤) بقيت الكفاءة الحجمية العامة في الأداء سالبة في قيمة المقطع.
٥) بقيت مشكلة التداخل الخطي قائمة وهي في الحقيقة لا تؤثر على اتجاه التحليل لسببين: الأول عدم اكتمال سلامة التحليل للأداء الاقتصادي بغياب أحد القطاعات الخدماتية؛ الثاني أن النموذج المراد تقديره والاعتماد عليه في التحليل يمكن الاعتماد عليه لأغراض التنبؤ، وفي هذه الحالة لا ضير من بقاء المشكلة.

وأخيرا، أعيد تقدير العلاقات عينها ولكن بطريقة الإختيار الأمامي في إضافة المتغيرات المستقلة إلى خطوات النموذج نفسه (10a)، وبسبع

خطوات كان آخرها إضافة متغير التعليم. وكان من المتوقع ان يضيف البرنامج الحالة الاقتصادية في الأخير كذلك، أي قبل أو بعد إضافة متغير التعليم. وكان استمرار وجود متغير الحالة الاقتصادية منذ الخطوة الثانية أضعف النموذج المقدر في الخطوات الأخرى. فالبرنامج يستند إلى إضافة المتغيرات بنسب متزايدة في قيمة $R^2$ بصرف النظر عن أهمية المتغيرات ومعنويتها الإحصائية. لذا يمكن القول أن الخطوة 3 من النموذج (10) السابق هو أفضل تقدير يمكن الاعتماد عليه للتحليل والسياسة.

**الجدول-٢٣: معاملات الارتباط الجزئي بين عوامل الاكتفاء المعيشي والإكتفاء الاقتصادي لأسر نينوى %**

| | Ed | He | PS | Ho | Env | Es |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **He** | 0.432<br>0.073 | | | | | |
| **PS** | -0.171<br>0.497 | -0.168<br>0.505 | | | | |
| **Ho** | -0.043<br>0.865 | 0.317<br>0.199 | 0.569<br>0.014 | | | |
| **Env** | **-0.089**<br>0.724 | 0.181<br>0.473 | **0.639**<br>0.004 | **0.634**<br>0.005 | | |
| **Es** | 0.087<br>0.732 | 0.388<br>0.112 | 0.374<br>0.126 | 0.498<br>0.035 | 0.335<br>0.175 | |
| **LLI** | 0.086<br>0.736 | **0.477**<br>0.046 | **0.682**<br>0.002 | **0.817**<br>0.000 | **0.816**<br>0.000 | **0.673**<br>0.002 |

Cell Contents: Pearson correlation, P-Value

**الجدول-٢٤: معاملات الارتباط الجزئي بين المؤشرات الفرعية المعيشية والناتج المحلي الإجمالي في نينوى**

| *Sub-ind.* | Ed | He | PS | Ho | Env | Es | LLI |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| He | 0.805<br>0.000 | | | | | | |
| PS | -0.189<br>0.271 | -0.528<br>0.001 | | | | | |
| Ho | 0.827<br>0.000 | **0.947**<br>0.000 | -0.328<br>0.051 | | | | |
| Env | 0.580<br>0.000 | 0.466<br>0.004 | 0.280<br>0.098 | 0.596<br>0.000 | | | |
| Es | -0.153<br>0.373 | -0.481<br>0.003 | 0.543<br>0.001 | -0.410<br>0.013 | -0.006<br>0.972 | | |
| LLI | 0.864<br>0.000 | 0.801<br>0.000 | 0.012<br>0.943 | 0.882<br>0.000 | 0.816<br>0.000 | -0.062<br>0.720 | |
| GDP | 0.764<br>0.000 | 0.972<br>0.000 | -0.510<br>0.001 | 0.948<br>0.000 | 0.441<br>0.007 | -0.572<br>0.000 | 0.747<br>0.000 |

Cell Contents: Pearson correlation, P-Value

**الجدول ٢٥: النموذج 10 بانحدار الناتج متدرج الخطوات على متغيرات الدراسة Ed; He; PS; Ho; Env; Es; LLI**

| **Step** | **1** | **2** | **3** |
|---|---|---|---|
| **Constant** | **-0.4275** | **-0.4116** | **-0.3414** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Ed | 0.0034 | 0.0034 | |
| T-Value | **1.63** | 1.67 | |
| P-Value | 0.114 | 0.105 | |
| | | | |
| He | 0.0166 | 0.0164 | 0.0164 |
| T-Value | **5.45** | 6.67 | 6.49 |
| P-Value | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | | | |
| PS | 0.0035 | 0.0035 | 0.0031 |
| T-Value | **2.42** | 2.67 | 2.37 |
| P-Value | 0.022 | 0.012 | 0.024 |
| | | | |
| Ho | 0.0107 | 0.0106 | 0.0103 |
| T-Value | **4.83** | 5.38 | 5.13 |
| P-Value | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | | | |
| Env | 0.0037 | 0.0036 | 0.0028 |
| T-Value | 1.91 | 2.44 | 1.97 |
| P-Value | 0.066 | 0.021 | 0.058 |
| | | | |
| ES | 0.0003 | | |
| T-Value | 0.10 | | |
| P-Value | 0.917 | | |
| | | | |
| LLI | -0.0195 | -0.0190 | -0.0159 |
| T-Value | -3.38 | -5.42 | -5.22 |
| P-Value | 0.002 | 0.000 | 0.000 |

---

| | | | |
|---|---|---|---|
| S | 0.0802 | 0.0788 | 0.0811 |
| R-Sq | 98.00 | 98.00 | 97.80 |
| R-Sq(adj) | 97.50 | 97.58 | 97.44 |
| C-p | 8.0 | 6.0 | 6.7 |

Backward elimination. Alpha-to-Remove: 0.1, Response is GDP on 7 predictors, with N = 36

**الجدول ٢٦: النموذج 10a الانحدار متدرج الخطوات بطريقة الإضافة الأمامية للمتغيرات Ed; He; PS; Ho; Env; Es; LLI**

| Step | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Constant | -0.35238 | 0.01642 | 0.04979 | -0.03390 | -0.17605 | -0.31161 | -0.42747 |
| He | 0.01705 | 0.01590 | 0.01015 | 0.01010 | 0.01383 | 0.01606 | 0.01659 |
| **T-Value** | **24.04** | **22.44** | **5.75** | **6.10** | **5.10** | **5.16** | **5.45** |
| P-Value | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| Es | | -0.0062 | -0.0071 | -0.0039 | -0.0028 | -0.0005 | 0.0003 |
| T-Value | | -3.36 | -4.39 | -1.88 | **-1.35** | **-0.21** | **0.10** |
| P-Value | | 0.002 | 0.000 | 0.070 | 0.188 | 0.838 | 0.917 |
| Ho | | | 0.0060 | 0.0097 | 0.0094 | 0.0102 | 0.0107 |
| **T-Value** | | | **3.48** | **4.26** | **4.24** | **4.51** | **4.83** |
| P-Value | | | 0.001 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| **LLI** | | | | **-0.0052** | **-0.0093** | **-0.0150** | **-0.0195** |
| **T-Value** | | | | **-2.30** | **-2.86** | **-2.88** | **-3.38** |
| P-Value | | | | 0.028 | 0.008 | 0.007 | 0.002 |
| PS | | | | | 0.0024 | 0.0030 | 0.0035 |
| **T-Value** | | | | | **1.71** | **2.06** | **2.42** |
| P-Value | | | | | 0.098 | 0.049 | 0.022 |
| Env | | | | | | 0.0026 | 0.0037 |
| **T-Value** | | | | | | **1.39** | **1.91** |
| P-Value | | | | | | 0.175 | 0.066 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Ed | | | | | | | 0.0034 |
| **T-Value** | | | | | | | **1.63** |
| P-Value | | | | | | | 0.114 |
| S | 0.121 | 0.106 | 0.0919 | 0.0863 | 0.0838 | 0.0825 | 0.0802 |
| R-Sq | 94.44 | 95.86 | 97.00 | 97.43 | 97.66 | 97.81 | 98.00 |
| R-Sq(adj) | 94.28 | 95.61 | 96.72 | 97.10 | 97.27 | 97.35 | 97.50 |
| C-p | 45.7 | 27.9 | 14.0 | 9.9 | 8.7 | 8.7 | 8.0 |

Forward selection. Alpha-to-Enter: 0.25, Response is GDP on 7 predictors, with N = 36

## الخاتمة

في حكومة العراق وزارة مختصة بالخدمات العامة للأرياف هي وزارة البلديات، والأشغال العامة [Ministry of Municipalities and Public work

[2010، تطورت مهماتها لاحقا داخل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي [MPDC & CADIT2006]، ثم انفتحت على التعاون مع المؤسسات الدولية في برامج التنمية، جميعها لم تتمكن من تطوير الحياة الإقتصادية نحو الكفاءة في الإسهام بالناتج المحلي الإجمالي. يقدم التفصيل الرقمي لمكونات الحرمان المعيشي تشخيصا دقيقا لما يقع على جميع القطاعات العامة للقيام به، ولما يتوجب أن يؤخذ في الحسبان عند وضع السياسات. وعلى دوائر الخدمات العامة للحكومة المحلية أن تضع في نصب عملهامدى تحقق الأهداف التي من أجلها وجدت وإيجاد الحلول لمشكلة تدهور مستويات المعيشة. وينبغي أن يتم تجاوز هذا التدهور في التحضير لأفضل مشاركة مجتمعية في عملية النمو الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص للحصول على أفضل فرص الاستثمار والإنتاج والعوائد في مختلف مجالات الخدمات.

وفي التوليف بين تلك الأوضاع الاقتصادية، فإن أعلى معدلات الحرمان لدى السكان الذين يعيشون في محافظة نينوى كانت في مجال الحرمان من الخدمات العامة، أي الماء والكهرباء والصرف الصحي والخدمات البلدية في المدن والتنظيف لتحسين الظروف البيئية للمعيشة. وهذا أيضا يطرح دعما إضافيا لفرضية كون حل مشكلة الخدمات العامة واستعادة المستويات السابقة أساس جوهري للتنمية الإقتصادية ينبغي استيفائها قبل استئناف عملية الإستثمارات والبناء الاقتصادي، وإلا سيبقى هذا الشرط الضروري عائقا أمام أي نجاح للجهود التي تبذل للنهوض.

فالخطط العلمية المدروسة مع عوامل تحسين كفاءة عمل الجهاز الحكومي والإدارات، ومكافحة الفساد هي ما تحتاجه سياسات النظام العام للعمل.والحد من الفقر يستدعي رفع الدخل نحو ١٣ في المائة لأسر نينوى الى فئة متوسط نصيب الفرد من الدخل والعمل على الحد من الميل الحدي للاستهلاك والإنفاق على نمط الغذاء الى أقل من نصف الدخل وتخفيض

نسبته أكثر الى ٤٠ بالمئة في مراحل الشروع بالتنمية المحلية. لقد توزع الحرمان المعيشي بين ١٧,٢ بالمائة من الأسر في المناطق الحضرية و ٥٥,٣ في المائة من الأسر في المناطق الريفية. وتوزع الحرمان الاقتصادي بين ٥٠,٠ بالمائة من الأسر في الأولى و ٧١,٩ بالمائة منها في الثانية.

والتركيز على تعزيز الأحوال الاقتصادية الأساسية في هذه المرحلة ينبغي أن يتجه إلى الكفاية المعيشية من خلال استكمال (١) تقديم الخدمات العامة (٢) سياسات التوظيف، و(٣) السياسات التي توجه للرعاية، والإسكان البيئية (تنمية اجتماعية)، ورفع الخدمات التعليمية والصحية لتنمية بشرية لنحو. ٣٢ في المائة من سكان نينوى الموزعين بهذه النسب في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية.وتحتاج ظروف الحرمان إلى تحقيق الكثير، بادئ ذي بدء، إلى التنمية الحقيقية والتطوير الاقتصادي لدخل الأسرة. وتستند فرضية تطوير واقع الاقتصاد العراقي، وما شابه ذلك على تطوير القدرات البشرية، التي تعرف بالتمكين empowerment وتحسين الظروف الاقتصادية للسكان من أجل أداء أفضل في الاقتصاد.

من العمل التجريبي وفضلا عن مؤشر مستوى المعيشة، ظهر الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة جيدة مع متغيرات الحرمان من العيش الكريم. وقد ارتبط هذا الأخير بعلاقة إيجابية قوية مع المتغيرات الثلاثة: التعليم والصحة والإسكان، فضلا عن مؤشر مستوى المعيشة. هذه العلاقة لها عدة مضامين، منها: إضافة إلى دعم فرضية التحليل، تقارب نسب مستوى المعيشة إلى الناتج المحلي الإجمالي للتقديرات السابقة في هذا الموضوع، حول "التحليل الاقتصادي القياسي لخارطة الحرمان ومستويات المعيشة".

ويسمح المضمون المهم الثاني أيضا لاثنين من المتغيرات التي ارتبطت بعلاقة ضعيفة، الخدمات العامة والخدمات البيئية. وهذا ما يفسر غياب أهمية الآثار المقدرة على الناتج المحلي الإجمالي. هذان المتغيران ارتبطا – أكثر من باقي المتغيرات – بنسب الأسر التي لا تحصل على الخدمات

العامة والبيئية، وهذا يدعم الإستخدام القياسي للمتغير التقريبي للناتج. ولكن الملاحظة الوحيدة غير المتوقعة هي ارتباط الناتج مع الوضع الاقتصادي بعلاقة متوسطة وسالبة. هذا الارتباط يدعم الأداء غير الفعال للأسر في الناتج المحلي الإجمالي بوجود حرمان من نوع أو أكثر من أنواع الخدمات بشكل عام، والذي يدعم بدوره اتجاه التحليل وقبول التقديرات. والحصيلة أن كفاءة الأداء العام للخدمات ودعمها لمستويات المعيشة وللمستوى الاقتصادي للأسر بقيت كفاءة سلبية إلى حد كبير وأن الكفاءة الحجمية للأداء العام ظلت سالبة في معادلات التقدير. وتفصيل المعالجات المختلفة يستمد سياساتها من التقديرات القياسية للدراسة.

**لجدول-١٩م: مؤشرات الحرمان المعيشي والاقتصادي في العراق حسب المحافظات ٢٠٠٤**

| المحافظة | التعليم | الصحة | الخدمات الأساسية | السكن | محيطالسكن | وضعالاسرةالاقتصادي | دليلمستوىالمعيشة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دهوك | 35.6 | 25.8 | 27.4 | 26.6 | 18.7 | 58.9 | 28.6 |
| نينوى | 33.2 | 25.6 | 50.7 | 17.2 | 22.0 | 57.2 | 29.0 |
| السليمانية | 35.1 | **32.7** | 29.6 | 19.6 | 31.3 | 57.9 | 29.4 |
| كركوك | 29.4 | 27.6 | 41.9 | 10.5 | 22.0 | **42.8** | 20.4 |
| اربيل | 34.6 | 15.7 | **27.0** | 18.3 | **14.7** | 43.9 | **15.5** |
| ديالى | 39.8 | 27.3 | 76.4 | 33.6 | 66.8 | 47.1 | 47.4 |
| الانبار | 34.6 | 17.1 | 48.9 | 6.9 | 33.5 | 48.1 | 22.9 |
| بغداد | **19.3** | 16.5 | 46.8 | **11.5** | 39.7 | 54.2 | 20.4 |
| بابل | 46.8 | 29.6 | 83.3 | 31.3 | 71.3 | 63.8 | 55.5 |
| كربلاء | 44.4 | 19.4 | 75.0 | 27.7 | 60.8 | 58.1 | 45.6 |
| واسط | 45.9 | 23.8 | 74.5 | 33.0 | 56.2 | 49.1 | 43.5 |
| صلاحالدين | 39.8 | 17.6 | 74.9 | 11.7 | 22.7 | 49.5 | 28.5 |
| النجف | 32.9 | 21.1 | 63.2 | 22.4 | 47.5 | 66.3 | 38.8 |
| القادسية | 45.2 | 28.1 | 84.8 | 39.7 | 50.2 | 62.6 | 51.6 |
| المثنى | **55.9** | 31.7 | 79.2 | **34.4** | 42.2 | **80.4** | **56.4** |
| ذيقار | 35.8 | 21.8 | 71.8 | 27.0 | **68.1** | 62.7 | 49.7 |
| ميسان | 38.5 | 12.4 | 74.7 | 19.3 | 41.2 | 54.9 | 33.1 |
| البصرة | 23.3 | **7.6** | **93.1** | 27.9 | 36.9 | 54.0 | 28.2 |
| **العراق** | **31.8** | **20.7** | **58.2** | **20.1** | **40.4** | **55.1** | **31.2** |

المصدر: ملحق جداول مؤشرات دليل الحرمان التفصيلية.اعلى نسب حرمانواقل نسب حرمان

**الجدول-٢٠م: مؤشرات مجالات الوضع الاقتصادي للأسرة في نينوى 2004**

| ت | المؤشر الفرعي | تفصيل المؤشر | % |
|---|---|---|---|
| ١ | متوسط دخل الفرد ٢٠٠٤ | منخفض جدا (الخميس الادنى) او منخفض (ثاني ادنى خميس) | ٣٨،٩ |
| ٢ | امكانية الحصول على١٠٠الف دينار باسبوع | ربما ولكن اشك او لا.. غير ممكن | ٦٣،٩ |
| ٣ | مدى الرضا عن توافر العمل وفرص العمل | غير راض الى حد ما او مطلقا | ٥٦،٢ |
| ٤ | وضع حالة العمل لافراد الاسرة | فاقد الامل في الحصول على عمل او عاطل عن العمل او معارضة الاهل او الزواج او عوائق اجتماعية او معاق او احتياجات خاصة او مريض | ١١،٢ |
| ٥ | معدل الاعالة (حجم الاسرة/عدد العاملين | اكثر من ٥ | ٥٣،٦ |
| ٦ | عدد السلع المعمرة (من مجموع ١٦ سلعة) | ٧ او اقل | ٥٧،١ |
| ٧ | ملكية الاصول (المسكن، سيارة، دخل ملكية) | لا تملك الاسرة ايا من الاصول | ١٧،٨ |
| ٨ | عدد المتطلبات الحياتية التي يمكن تامينها (٦: منزل دافئ شتاء، منزل بارد صيفا، قضاء اسبوع اجازة خارج المنزل، تغيير الاثاث، شراء ثياب، اكل لحم او سمك) | ٢ او اقل | ٥١،٢ |
| ٩ | تقييم الاسرة لوضعها الاقتصادي الاجمالي | نحن بين الفقراء في العراق | ٢٧،٣ |

ملاحظة: أ أو ب لكل منهما وزن النصف في الفقرة.المصدر: الجزء الثالث، ص ص ٨-١٠.

**جدول-٢١م: عدد الأسر في عينة مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ لمحافظة نينوى**

| ت | القضاء | عددالأسر | % |
|---|---|---|---|
| ١ | الموصل | ٦٦٢ | ٦٠،٩ |
| ٢ | الحمدانية | ٦٠ | ٥،٥ |
| ٣ | تلكيف | ١٠٠ | ٩،٢ |
| ٤ | سنجار | ٨٨ | ٨،١ |
| ٥ | تلعفر | ١٤٠ | ١٢،٩ |
| ٦ | الشيخان | ٢٠ | ١،٩ |
| ٧ | الحضر | ١٨ | ١،٧ |
| | المجموع | ١٠٨٨ | ١٠٠ |

# Deprivation ofPublic Services inIraq and Impacton Local Economy,Focusing onNineveh Governorate

Dr.NawfalKasimAliShahwan
Department ofEconomic& Social Studies/Centre forRegional Studies/ University ofMosul

**Abstract**

Iraq's economy suffering of significant deterioration in thepublic service sector. The indicators have notimproved sincea decade. The study aims to analyse the nature ofthe deprivation ofthe different typesof public servicesin the provinces ofIraq.It focuses on the Nineveh Governorate as a case study. Estimates had shown thatthe effects ofits componentson the local economyand on thestandard of livingof the population as expected. Significant negative effects have affected the overall economic performance and propose improving the performance of publicservices sectortocover the needs ofthe total population as a requirementto proceed to successful economic development.

## المراجع


١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠٦)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغداد.

2. **Al-Khatib I. A. et al. (2009), Quality of Water and Access to it in the Occupied Palestinian Territory. Eastern Mediterranean Health Journal, , 15(6).**
3. **Friedrich, Peter and Chang Woon Nam, Economic decline and public intervention: do special economic zones matter? In: Roberta Capello and Peter Nijkamp (2009), Handbook of Regional Growth and Development Theories, Edward Elgar Cheltenham,UK.**
4. **Giordano, Giuseppe, Carlo Natale Lauro, and Germana Scepi, Factorial Conjoint Analysis Based Methodologies, in: Bernard Fichet, et al, eds, (2011), Classification and Multivariate Analysis for Complex Data Structures, Spriger, London.**
5. **Haigh, David Peter (2008), "Community Economic Development? An Examination of Regional and Sub-regional Support Networks for Social Enterprise", Unpublished PhD Thesis submitted the University of Hull, UK, September.**
6. **Loester, Cathy(2003), "Growing Local Economy: Cases Studies", in: Balls, Ed, John Healey MP and Cathy Loester (eds.), Growing the Economy: the local dimension, Smith Institute, LSE, British library of Political and Economic Science, London.**
7. **Ministry of Municipalities and Public work, The General Directory of Sewage (2010), Inertial Report.**
8. **Ministry of Planning and Development Cooperation (MPDC) with the Central Agency for Statistics and Information Technology (CADIT) (2006), United Nations Development Programme, Baghdad.**
9. **Ministry of Planning and Development Cooperation (MPDC), (2008), The Iraqi Strategic Review Board, Iraq Development Strategy 2005-2007, on :**

10. **http://www.export.gov/iraq/pdf/iraq_development_strategy_063005.pdf**
11. **Mulas, Andrés Sanz (2009), Public Policy Analysis in the Water and Sanitation Sector: Budgetary and Management Aspects", in: José Esteban Castro and Léo Heller-eds, (2009), Water and Sanitation Services: Public Policy and Management, Earthscan, London.**
12. **Sayan, Serdar (2009), "Institutions and economic performance in the MENA region", in:Sayan, Serdar ed., *Economic performance in the Middle East and North Africa: institutions, corruption, and reform*, Routledge, New York.**
13. **United Nations (2011), Governorate Profiles – Ninewa, Information and Analysis Unit (IAU) Feb, 2011.**
14. **United Nations (2011), Information and Analysis Unit (IAU), Governorate Profiles – GP-Ninewa -En**
15. **United Nations (2006), Information and Analysis Unit (IAU), Governorate Profiles – Ninewa, Feb 2011 New York**
16. **Wilson, Rodney (2002), *Economic Development in the Middle East*, Routledge , First published 1995 by Routledge, London.**
17. **World Bank (2003), Good Governance for Development in Middle East and North African: Improving Inclusiveness and Accountancy, MENA Report, Washing D.C., 20433, on: www.worldbank.org.**